أساليب التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة الأوروبية

بقلم: د. عقيلة ضيف الله

أساليب التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة الأوروبية

بقلم: د. عقيلة ضيف الله

مقدمة:

بعد أن تطرقنا للخطوط الرئيسية لتاريخ الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي بالتعرف لأهداف الاحتلال لبلاد الجزائر، ثم رد فعل السكان الجزائريين لهذا الاحتلال، وكذلك التعرف علي البعض من نماذج المقاومة الجزائرية، يلاحظ أن دراستنا لهذه الخطوط العامة والهامة في نفس الوقت لن تصبح شاملة كاملة إلا بالتعرض لمختلف الأساليب الجهنمية التي انتهجها الاستدمار(*) الفرنسي للتحكم في الجزائر وفرض هيمنته على الجزائريين وذلك نظرا للاتصال الوثيق بين هذه الأساليب المتبعة ورد فعل السكان الجزائريين لمثل هذه الممارسات من ناحية، ومن ناحية أخرى نظرا

للعلاقة بين هذه الأساليب، بل وتطويرها من طرف السلطات الاستدمارية، وظهور التنظيم السياسي للحركة الوطنية. فكلما ازدادت هذه الأساليب شراسة، ازداد الجزائريون التفافا حول الحركة الوطنية لمواجهتها.

في البداية، تجدر الاشارة إلى أن أغلب المؤرخين يتفقون على أن فترة الاحتلال الفرنسي هي أهم مرحلة في تاريخ الجزائر بعد الفتح الاسلامي ويرجعون ذلك للأسباب التالي(1):

1 - أن الاحتلال الفرنسي بلغ من الشمول لكل أنحاء البلاد ما لم يبلغه الاحتلال الروماني أو البيزنطي ولا حتى الحكم التركي، مما سبب للشعب وحدة في المصيبة لم يعرفها من قبل.

2 - أن شعبنا عرف في هذه الفترة أهوالا من الحروب لم يسبق في تاريخه الطويل أن عرف مثلها فزادته صمودا وتصديا. وعرف بها في كل أنحاء العالم.

3 - أن مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي ومواجهته له قد أكدت من جديد لكل شعوب العالم شخصية الشعب الجزائري ومميزاته القومية ونضجه السياسي الذي أصبح منذ ذلك العهد فريدا من نوعه قياسا إلى مستوى أمثاله من الشعوب.

وذكرنا لهذه الأسباب يجعلنا نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية: كيف استطاعت السلطات الفرنسية أن تفرض نفسها على بلادنا وشعبنا طيلة

فترة الاحتلال الممتدة من 1830 إلى 1954، هذه الفترة التي يطلق عليها المؤرخون الفترة السوداء في تاريخ الجزائر؟ ثم ما هي الأساليب التي استعملتها هذه السلطات لفرض هيمنتها على كل مناطق الوطن وجعل الجزائر مقاطعة تابعة لفرنسا؟ وباختصار، ما هي الأساليب المستعملة من طرف الاحتلال الفرنسي التي جعلت الشعب الجزائري ينضج أكثر من أي وقت مضى فيقرر إعلان الثورة المسلحة على فرنسا في الفاتح من نوفمبر 1954 ويقسم أن لا يضع السلاح إلا بعد تحقيق النصر والاستقلال التام؟

أساليب التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة الأوربية خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1954.

لقد نزل الجيش الفرنسي بقرب الجزائر العاصمة يوم 14 جوان من سنة 1930 وبعد قتال مرير وخسائر فادحة من الطرفين، استسلمت الحكومة في 5 جويلية من نفس العام. وابتداء من هذا التاريخ، اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة وأخضعوها للحكم العسكري، كما حاولت السلطات الفرنسية أن تحكم قبضتها على الجزائر وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستدمارية.

ولكن الجنرال كلوزيل(*) - قائد الجيش الفرنسي آنذاك - واجه صعوبات جمة في تطبيق سياسة الاستيطان الحر بسبب شدة المقاومة الشعبية في

معظم أنحاء البلاد من ناحية، وجهل المستوطنين الأوربيين بطبيعة البلاد وأهلها من ناحية أخرى. وهكذا، باءت سياسة كلوزيل الاستيطانية بالفشل.

ولكن فشله هذا سرعان ما تحول إلى انتصار، إذ أصدرت الحكومة الفرنسية أمرا ملكيا في 22 جويلية من سنة 1934 يعتبر أحد القوانين الأساسية الهامة في تاريخ الجزائر، وفي التقنين الجزائري، ذلك أنه قد اعترف بالاحتلال كحقيقة واقعية، كما نص على إلحاق الجزائر بفرنسا، واعتبرها جزءا من التراب الفرنسي، ورسم بأن يتولى «حاكم عام عسكري يدير الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا» أمور تلك المستعمرة بصفته مندوبا عن السلطة الملكية يتبع رأسا لوزير الحربية بباريس ويساعده مجلس استشاري مكون من موظفين عسكريين ومدنيين. وأبقى هذ الأمر الملكي خضوع الجزائر للأوامر الملكية لا للقوانين الفرنسية، فأصبح رأس الدولة في فرنسا هو المشرع للجزائر، وفي الوقت الذي يقوم فيه البرلمان بالتشريع لفرنسا نفسها(2).

والشيء الذي يجب أن لا يغيب عن أذهاننا، هو أن الفرنسيين عند قدومهم إلى الجزائر قد قدموا أنفسهم إلى الجزائريين على أنهم محررون، لا منتصرون ... ففي بيان بالعربية وزعه عملاء خاصون عشية النزول بالجزائر، ادعى الفرنسيون بأن حركتهم كانت تستهدف القضاء على الداي «الطاغية» فقط، وأن كل الممتلكات، وقضايا الأسرة والبلاد نفسها ستبقى في يد

الجزائريين، وأن المساجد وأماكن العبادة ستحترم بصفة نافذة، وأن الفرنسيين «سيحررون» الجزائر من الطغيان التركي، ثم أمضى كل من الداي رئيس الدولة الجزائرية والكونت دي بورمنت - القائد الأعلى للجيش الفرنسي معاهدة تعرف باتفاق الجزائر. وقد تضمنت المادة 5 من هذا الاتفاق ما يلي:(3)

- حرية العمل بالدين الاسلامي.
- ضمان حرية جميع الطبقات والأديان.
- احترام كامل للمرأة الجزائرية.

أما المادة 2 من الاتفاق، فقد نصت على ما يلي:

- احترام التقاليد الجزائرية.
- احترام المساجد بحيث لن يؤذن للجنود الفرنسيين دخولها.

ولكن الفرنسيين، وبمجرد أن وطأت أقدامهم المدنسة أرض الجزائر الطاهرة، وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام شعب يختلف عنهم تماما في اللغة، والدين والتقاليد، ودرجة الحضارة. وهكذا، بدأوا يحكمون بطريقة مباشرة نظرا لانعدام ظل أية واسطة بينهم وبين الشعب(*). وكانت النتيجة أن عمت البلاد الفوضى والاضطراب بسبب المقاومة العسكرية والسياسية الشديدة مع جميع الأطراف الجزائرية.

ولكن فرنسا - وردا عن المقاومة الشعبية القائمة في معظم أنحاء البلاد - قررت اللجوء إلى أساليب دنيئة تمكنها من التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة التامة على كل سكانها ... بل والأدهى والأمر من ذلك، أن فرنسا قد قررت المحو التام للكيان الجزائري مع كل ما تستلزمه هذه الأساليب من نتائج: محو اللغة، والتاريخ، والحكومة، والرموز الوطنية الأخرى.

ومن بين هذه الأساليب، نذكر:

1 - تشجيع الاستيطان الأوربي.

2 - إصدار قوانين الإنديجينا الزجرية والارهابية.

3 - فرض التجنيد الاجباري وما نتج عنه من هجرة الجزائريين الجماعية إلى المشرق (الشام وتركيا).

4 - محاربة القضاء الاسلامي وطمس الشخصية الاسلامية.

5 - سياسة التجهيل والقضاء على اللغة والثقافة العربية.

6 - سياسة التنصير وتحطيم المؤسسات الدينية.

وفيما يلي، نتطرق إلى كل هذه الأساليب بالتفصيل.

1 - تشجيع الاستيطان الأوربي:

يعتبر الاستيطان الأوربي من أهم الأساليب التي استعملتها الادارة الفرنسية، في بداية الاحتلال لفرض الهيمنة الأوربية الشاملة على الجزائر

وسكانها.

وكانت حركة الاستيطان قد شهدت توسعا كبيرا خلال القرن التاسع عشر، ويعتبر الجنرال كلوزيل من أكبر مشجعي الاستعمار الفرنسي في الجزائر... فقد كان يرغب في انشاء مستعمرة كبيرة قوية بعناصرها الأوربية، وقوية برؤوس أموالها. لذا، عندما عين حاكما عاما للجزائر، نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي في نفس الوقت قصد الهيمنة التامة على أراضي الجزائريين، كما قام باصدار أوامر بهذا الشأن لإضفاء طابع الشرعية على المخططات الاستدمارية. وقد كان يؤيد تأييدا كبيرا حركة وصول الأوربيين إلى الجزائر، بل إنه كان يشجعها، إذ استغل منصبه ليطلب من فرنسا إنشاء خط ملاحة منتظم تسير فيه السفن كل أسبوع بين مرسيليا والجزائر، كما طلب أيضا استخدام البواخر فيه لأنها كانت تقطع هذه المسافة في 54 ساعة، بدلا من السفن الشراعية التي كانت تقطعها في عشرة أو خمسة عشر ساعة.

ونتيجة للتسهيلات التي وضعها الجنرال كلوزيل لاستقدام المستوطنين الأوربيين، فقد وصلت إلى مدينة الجزائر أعداد كبيرة من المهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا وأوربا، وحضرت أفواج عديدة منهم من إسبانيا، وايطاليا، ومالطا، وسويسرا ... وكانت غالبية المهاجرين من الفقراء، وإن لم يكن الفقر هو السبب الوحيد لمجيئهم إلى الجزائر، إذ يلاحظ مجئ أفواج عديدة من الصعاليك، والمنحرفين وذوي السوابق العدلية، كما يلاحظ مجيء

عدد من رجال الأعمال والرأسماليين(4). وقد قامت هذه الأفواج القادمة من أوربا عامة، ومن فرنسا خاصة، بالاستيلاء على المباني، والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له، بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة تحت سمع وبصر كلوزيل وأمثاله من ضباط الاحتلال الفرنسي.

وهكذا، استطاع الجنرال كلوزيل أن يدعم الاستيطان الرسمي بالامكانيات اللازمة وتقديم الأراضي والمعونات المادية والفنية للأفواج الوافدة إلى الجزائر حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم الفلاحية ويتأقلموا بطبيعة البلاد ويثبتوا ويستقروا في أملاكهم ومزارعهم التي ملكت لهم ... بل وتشجيعها للمستوطنين الأوربيين الجدد على الاستقرار والبقاء في أراضيهم واستثمارها واستغلالها، صمم الجنرال كلوزيل على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي، كما قام بانشاء قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر.

لكن بالرغم من محاولات الجنرال كلوزيل لتطبيق سياسة الاستيطان المرسومة، فإن هذه السياسة لم تصادف نجاحا كبيرا، ولغاية عام 1839، لم يزد عدد المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر على 25 ألف شخص. ومن ناحية أخرى، فإنه سرعان ما بلغت فرنسا شكايات المسلمين الجزائريين من أن أراضيهم قد انتزعت من بين أيديهم انتزاعا. وهذا ما جعل خليفته في

القيادة العامة يتهمه بأنه قد استغل سلطته في شراء الأراضي لنفسه، وبأبخس الأثمان(5).

ولقد أثرت عودة كلوزيل إلى فرنسا في هجرة الأوربيين إلى الجزائر فانخفض عددهم. وساعدت مزاحمة الاسبانيين والايطاليين والمالطيين الفرنسيين، وقلة المرتبات، وقلة العمل، وعدم الثقة في المستقبل على تقليل عدد المغامرين الفرنسيين في الجزائر، وأخذ المالطيون يتاجرون في الخضر والبقول والألبان في مدينة الجزائر؛ أما الاسبانيون، فإنهم قد أخذوا يعملون في الحدائق وخدما في المنازل؛ وأما الإيطاليون، فإنهم قد عملوا في البناء(6).

أما الجنرال بيجو - الذي خلف الجنرال كلوزيل -فكانت سياسته تتلخص في كلمتين: «الفتح بالسيف وبالمحراث». فقد أخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الاجتماعية والدفاع على مزرعته إذا ما تعرضت للخطر(*)... وأقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وأصدر عام 1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي المسلمين الجزائريين الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوربيون.

ولكن هذه السياسة لم تنجح هي بدورها، فمن بين 800 جنديا وضابطا منحوا أراضي الاستيطان، لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصا؛ أما

الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن انتهوا من خدمتهم العسكرية ... غير أن بيجو قد نجح في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان، والايطاليين والاسبان بفضل التسهيلات الكثيرة التي كان يقدمها لهم.

وفيما بين أعوام 1842-1845، أنشأ 35 قرية استيطانية، وارتفع عدد المهاجرين الأوربيين حتى وصل 46180 شخصا، وابتكر عام 1844 أساليب جديدة لنزع ملكيات المسلمين الجزائريين، واستولى بمقتضاها على 132 ألف هكتار أنشئت عليها 27 قرية استيطانية بمتيجة والساحل.

وفي سنة 1845، قام بيجو بإصدار أمر خاص بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر. وبموجب هذا الأمر استولت الادارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد.

وفي سنة 1846، أصدر أمرا آخرا للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها، خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830. وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية، وعقود الملكية بينهم نادرة - لأن البيع والشراء كان يتم عن طريق العرف ومجالس الجماعات - فإن السلطات الفرنسية تعمدت إصدار هذا الأمر والقرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات:

ويمكن تلخيص مشاريع بيجو فيما يلي:

1 - مصادرة أراضي الأوقاف الاسلامية.

2 - مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

3 - وضع الحراسة القضائية والادارية على أراضي الفارين والهاربين.

4 - تفتيب أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسم.

وعندما رحل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر من سنة 1847، خلف وراءه 109400 مستوطنا أوربيا من بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية، و47427 من أصل فرنسي، ينادون ويصيحون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا كما ينص على ذلك قانون أبريل 1845 والقوانين السابقة له.

والشيء الآخر الذي شجع الاستيطان الأوربي هو الحرب الفرنسية - البروسية التي نتج عنها انضمام الألزاس واللورين لألمانيا. فأمام هذه النتيجة، قامت الإدارة الفرنسية بتهجير عائلات كثيرة من الألزاس واللورين إلى الجزائر وقدمت لهم الأراضي مجانا مقابل الاقامة الجبرية بها، وذلك رغبة في أن تبقى هذه العائلات فرنسية. ولكن لم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة من ضمن 1183 عائلة مهاجرة كانت الادارة الفرنسية قد أنفقت عليها مبالغ ضخمة.

والشيء الذي تجدر الاشارة إليه هو أنه إلى جانب حركة الاستيطان لرسمي النشيطة التي امتدت من عام 1870 إلى عام 1900 - والتي تم

فيها استقدام الكثير من الأوربيين من فرنسا نفسها - فقد كان هناك الاستيطان الحر.

وفي الحقيقة، إن حركة الاستيطان الحر قد شهدت نشاطا مكثفا بفضل قانون وارني الصادر عام 1873 الذي عرف بقانون المستوطنين، والذي كان يستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش ... وكذلك بفضل القانون الصادر عام 1887 الذي يعتبر مكملا لقانون وارني، والذي يستهدف أساسا السماح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين مع كتاب العدل ووكلاء الأعمال، ويحصلون على تلك الأراضي بمبالغ زهيدة جدا. وهذا هو الشيء الذي جعل الجزائريين ينظرون إلى هذا القانون على أنه أكثر القوانين مكرا وخداعا وخبثا. ولم يقم البرلمان الفرنسي بوضع حد لقانون وارني وقانون 1887 إلا بعدما انكشف أمرهما ولكن - طبعا - بعد فوات الأوان، إذ استطاعت مصالح الاستيطان الأوربي بفضل هذين القانونين أن تحصل على حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عاما تقريبا وأن تملك 450823 هكتارا للمستوطنين فيما بين 1880 و1908، بينما لم يحصلوا فيما بين 1830 و1870 إلا على 31 هكتارا(7).

ولما رأت الادارة الفرنسية أن الاستيلاء على الأراضي هو الأسلوب الأنجع لفرض هيمنتها على الجزائر والجزائريين، فقد استمرت في ع

كان هناك

كثفا بفضل
. والذي كان
كذلك بفضل
رني، والذي
ني بطلب من
ون على تلك
ئريين ينظرون
م يقم البرلمان
انكشف أمره
تيطان الأوربي
لال ثلاثين عاما
بين 1880
إلا على 481

ي هو الأسلوب
تمرت في عملي

الاستيطان الرسمي والحر، وأصدرت في هذا الشأن قرارا عام 1928 يقضي بفرنسة أراضي الأعراش لتسهيل عملية تمليك الأوربيين.

ومما يلاحظ أن أهم ما يميز مطلع القرن العشرين هي ظاهرة قيام الملكيات الزراعية الكبيرة كبديل للملكيات الصغيرة خاصة في الأرياف حيث امتصت الملكيات الصغيرة واحتوتها واستعبدت ملاكها من المسلمين الجزائريين الذين تحولوا إلى عمال أجراء وخماسين وموسميين.

وهكذا، فكما توسع الاستيطان الأوربي في المدن، فقد توسع في الأرياف أيضا وكان أكثر ازدهارا، ونشاطا، وتطورا، وتوسعا، اجتذب عناصر أوربية مختلفة اهتمت بممارسة الأنشطة التجارية، والصناعية، والخدمات الاجتماعية والوظيف الرسمي.

وبالحاح من المستوطنين الأوربيين، صدر عام 1889 قرار إنشاء مجلس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية بالجزائر وتتمثل سلطته في إبداء الرأي في بعض الشؤون العامة كعقد القروض، ومنح امتيازات الأشغال العامة، ودراسة ميزانية الجزائر، ويبقى الفصل والبت من اختصاص البرلمان الفرنسي(*). وبمجرد أن حددت اختصاصات هذا المجلس، احتج المستوطنون أصحاب المصالح وأرغموا السلطات على إصدار قرار 24 ديسمبر 1900 الذي ينص على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية، وتخصيص الايرادات المحلية لإنفاقها في الجزائر. غير أن

بقاء الطبقة الرأسمالية معفاة من معظم الضرائب قد جعل الجزائر بحاجة دائمة إلى القروض من تلك الطبقة الرأسمالية الباغية التي اتخذت ذلك سبيلا للسيطرة على البلاد ومرافقها العامة والحصول على الأرباح الفاحشة، والدعم السياسي والاداري لمشاريعها الرأسمالية المستغلة(8).

ولكن برغم المجهودات الرسمية المبذولة لانجاح سياسة الاستيطان، فإن عدد الفرنسيين لم يزد كثيرا على غيرهم من الأوربيين المقيمين في الجزائر.

ففي سنة 1839، كان أحد عشر ألفا فقط من بين خمسة وعشرين ألف مستوطن من أصل فرنسي، وفي سنة 1847، كان من بين 110000 مستوطن 48000 فرنسي، 32000 من أصل اسباني، وتسعة آلاف من كل من الايطاليين والمالطيين والألمان والسويسريين. وفي سنة 1860، بلغ عدد الفرنسيين 120000 من 200000 مستوطن. وفي سنة 1871 كان هناك 130000 من الفرنسيين، 115000 من الأوربيين الآخرين وفي سنة 1876، كان العدد متساويا تقريبا. وفي سنة 1889، كان القانون يسمح للأشخاص المولودين من والدين أجنبيين في الجزائر الحصول على الجنسية الفرنسية بصفة آلية، وهذا ما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الفرنسيين في الجزائر مقارنة بعدد الأوربيين المنحدرين من أصل آخر(9).

ويلاحظ أن هجرة الفرنسيين إلى الجزائر قد استمرت عدة سنوات ولكن انخفضت انخفاضا ملحوظا خلال الحرب العالمية الأولى.

وبعد الحرب العالمية الأولى، قل عدد الفلاحين الوافدين إلى الجزائر كمستوطنين، بينما زاد عدد الصناع والتجار ورجال الأعمال وموظفي الدولة. لربما السبب في ذلك يعود إلى استخدام الآلة في الزراعة سنة 1920، مثله في ذلك مثل انخفاض مورد الأرض الجيدة.

وكان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على حياة المستوطنين اليومية في الجزائر، مما جعل الكثير منهم يتركون بيوتهم ويغادرون الجزائر مرة أخرى لخوض المعركة ضد ألمانيا وفي سبيل فرنسا.

وفي سنة 1942، زادت السياسة التي انتهجتها حكومة فيشي برئاسة بيتان - لافال من مخاوف المستوطنين وشكوكهم. ووجدت مشاعر المستوطنين هذه مبررها في حوادث 8 ماي 1945.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حوادث 8 ماي 1945، أدخلت الادارة الفرنسية بعض الاصلاحات لصالح المسلمين الجزائريين، ولكن المستوطنين حاربوا هذه الاصلاحات، غير أنهم لم ينجحوا.

وفي سنة 1947، أقر البرلمان الفرنسي قانونا للجزائر أصبح بمقتضاه الحق للجزائريين في الحصول على الأرض، وبذلك جعل حد للاستيطان الرسمي بصفة نهائية. كما أقر، ولأول مرة، للمسلمين الجزائريين والفرنسيين حقوقا متساوية من حيث تمثيلهم في جمعية تشريعية. ولكن المستوطنين حاربوا هذا القانون وضغطوا على الحكومة الفرنسية حتى تتراجع عن هذا

القانون. ونتج عن هذا أن التشريع لم ينفذ كاملا، كما أن الانتخابات قد قيدت إلى حد بعيد. وهكذا بقي المستوطنون محتفظين بالسيطرة السياسية في الجزائر في السنوات الممتدة من وقت صدور القانون إلى غاية انفجار الثورة المجيدة سنة 1954.

وفي سنة 1954، وجد المستوطنون أنفسهم وجها لوجه أمام تهديد جدي لسيادتهم الاقتصادية والسياسية. ولم يأت التهديد هذه المرة من أطراف فرنسية، إذ كان بإمكان المستوطنين التحكم في أعمالهم أو تخريبها، ولكن أتى من المسلمين الجزائريين - الأغلبية - الأقلية - الذين هزموهم وأجبروهم على مغادرة الجزائر بصفة نهائية(10).

وقد نتج عن سياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر نتائج ذات خطورة كبيرة على السكان الجزائريين نذكر منها ما يلي:

1 - تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا، بل وحتى إداريا واجتماعيا وسياسا. وبتحطيم هذه العائلات تم تحطيم المجتمع الجزائري ككل.

2 - تحطيم الطبقة البورجوازية - ومن المعروف عن فرنسا أنها حافظت على هذه الطبقة في المناطق الأخرى من العالم التي سيطرت عليها أو أصلحتها، أو تعاونت معها، أما بالنسبة للجزائر، فإن الفرنسيين لم يكتفوا بنفي وتشريد البورجوازية الوطنية بل قضوا عليها نهائيا، خاصة في ا

الكبرى(*). وهكذا، جففت الادارة الفرنسية بسياستها هذه، الجزائر من طبقتها البورجوازية التي كان من الممكن أن تلعب دورا حاسما في الاحتفاظ بالكيان الوطني والقيم الثقافية، والوجود السياسي للجزائر.

3 - الهجرة المكثفة للمسلمين الجزائريين خلال القرن التاسع عشر إلى الشرق الأوسط - الشام وتركيا خاصة - احتجاجا على الاجراءات الفرنسية التعسفية. فقد تعرضت مدن البليدة، المدية، معسكر، تلمسان، عنابة، وقسنطينة، وغيرها من المدن للحصار والمذابح خلال الفترة 1830-1847. وقد كانت هناك هجرة مكثفة أيضا من المدن المذكورة تجاه الريف. وهكذا، أصبح عدد المسلمين الجزائريين المقيمين في المدن الكبيرة - بما في ذلك مدينة الجزائر - عددا ضئيلا جدا(11).

4 - تحطيم الفلاحين الجزائريين، وذلك للأسباب التالية:

أ - نزع ملكياتهم الزراعية والفلاحية.

ب - ارغامهم على بيع ما تبقى من الأراضي الفلاحية عن طريق ارهاقهم بالضرائب المرتفعة جدا وربا اليهود الفاحش.

جـ - حصر أراضي الرعي والغابات، مما أدى إلى اتلاف الثروات الحيوانية.

د - نقص المساحات المزروعة بالحبوب، وفي بعض الأحيان إراحتها من الفلاحة لمدة عامين كاملين.

هـ - فرض المرابين والسماسرة واليهود والاقطاعيين الأوربيين الكبار على أن يبيع الفلاحون لهم إنتاجهم الفلاحي والحيواني قبل الموسم وبأبخس الأثمان.

و - الاقتراض بالربا من السماسرة واليهود.

ز - تعرض المسلمين الجزائريين لنكبات ومصائب قاسية تتمثل في انتشا الأمراض والأوبئة المعدية، وارتفاع نسبة الوفيات بشكل خطير جدا بسب البؤس والفاقة وانخفاض مستوى المعيشة وضيق الأكواخ. فقد حدثت مجا عنيفة وفظيعة سنة 1867 نتج عنها ارتفاع كبير في عدد الوفيات(12).

وفي النهاية، نخلص إلى القول بأن الاستيطان الأوربي يعتبر أول أسلو قد استعملته الادارة الفرنسية للتحكم في الجزائر وفرض هيمنتها ليس عا سكانها فحسب، بل وعلى أهم مورد من مواردها ألا وهي الأرض التي يرت بها السكان أشد ارتباط.

وكذا قد رأينا كيف قامت الادارة الفرنسية «بتأجير أراضي الأوقا والحبوس، ونزع ملكية المساحات الصغيرة من أراضي الأهالي وتجميعها قطع كبيرة باسم «الاصلاح الزراعي» تباع بالمزاد العلني، ويعجز الأهالي غالب الأحيان عن شرائها نظرا لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام ا شراء عملة المحتل، ومثل إغراء الأهالي على بيع أراضيهم وسواء أ المستعمر اعطاء صبغة قانونية لاستغلاله للأراضي أم لم يعط، وسواء ص

تلك الأراضي أم باعها في المزاد العلني، أم اشتراها، فالنتيجة واحدة، أو متشابهة في كل الحالات وهي أن ملكية العقارات تخرج من أيدي الأهالي بقوة السلاح، أو بقوة القانون. أو بقوة الاغراء، وسرعان ما ينفق الأهالي المبالغ البسيطة التي استلموها - إن كانوا قد استلموا شيئا - ويعودون للعمل على نفس أراضيهم كعمال زراعيين لدى المستعمر»(13).

وهكذا، فقد مكنتنا هذه الدراسة المختصرة للاستيطان الأوربي من أخذ صورة، ولو مصغرة، عن كيفية دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر، وكيفية استغلالهم لموارد المناطق المحيطة بها، وكيفية تشجيعهم للاستيطان الأوربي وتوزيع الأراضي العامة عليهم أو مساعدتهم على شراء أراضي المسلمين الجزائريين، وذلك تمهيدا لسياساتها الاستدمارية التي طبقتها فيما بعد والتي استعملت فيها أساليب أخرى سنتطرق إلى كل واحد منها بالتفصيل.

2 - قانون الإنديجينا:

من بين أهم أساليب التحكم الأخرى التي استعملتها الادارة الفرنسية لغرض هيمنتها على الجزائر والجزائريين، هناك ما أطلقت عليه الادارة الفرنسية إسم «قانون الانديجينا»(*) الذي أصدرته في 28 جوان 1881. وهو عبارة عن جملة من الأنظمة والقوانين الرهيبة والجائرة تهدف الادارة الفرنسية من وراء اصدارها إلى تطبيق سياسة الزجر والارهاب ضد المسلمين الجزائريين.

وبإصدارها لهذا القانون، كانت الادارة الفرنسية قد بالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، بل وقد كانت تطور وتجدد أحكام الإنديجينا القاسية، الصارمة، النافذة على المسلمين حسب الظروف والأحوال(*). وذنب المسلم الجزائري الوحيد في صدور هذه الأحكام وتطبيقها عليه هو احتفاظه على معاملات الشرع الاسلامي في مسائله الشخصية بحث لا يرث ولا يورث، ولا يتزوج ولا يطلق إلا حسب تعاليم الشريعة الاسلامية لا حسب القانون المدني الفرنسي. وقولنا هذا يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي: ما هي الوضعية القانونية للمسلم الجزائري قبل صدور قانون الانديجينا؟

إذا أردنا الاجابة عن هذا السؤال، لا بد من العودة إلى القوانين والقرارات الصادرة قبل قانون الانديجينا والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- قرار دائرة الاستئناف بالجزائر الصادر في 24 فيفري 1862. ويقول هذا القرار: بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1848 يلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا، فالمسلم الجزائري فرنسي، إنما المسلم الجزائري لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا لأنه يحافظ على قانونه الخاص فهو لذلك يعتبر رعية فرنسية.

- قانون السيناتوس كونسولت الشهير الصادر في 14 جويلية 1865 ويقرر هذا القانون المبدأ المذكور آنفا. وقد جاء في الفصل الأول منه: الأهلي المسلم الجزائري فرنسي؛ لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الاسلامي

ويمكن استدعاؤه للخدمة في جندية البر والبحر؛ ويمكن توظيفه في الوظائف المدنية الجزائرية؛ ويمكنه - إذا طلب ذلك - أن يتمتع بحقوق الوطني الفرنسي، وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية(14).

ومما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن مسألة الوضعية القانونية للمسلم الجزائري قبل صدور قانون الانديجينا لم تكن تنبني على المنطق والمعقول بقدر ما كانت تنبني على الأغراض السياسية والمصالح الاستدمارية للإدارة الفرنسية.

فالمتعمن للقرار والقانون المذكورين آنفا يتضح له جليا أن المسلم الجزائري كان محروما حرمانا تاما من كل الحقوق الفرنسية، بينما عليه كل ما على الفرنسيين، بل وأكثر مما على الفرنسيين أنفسهم. والسبب الحقيقي في هذا الحرمان يعود بالدرجة الأولى إلى تخوف الادارة الفرنسية من أن يتغلب المسلمون الجزائريون على المستوطنين الأوربيين. فعدد المسلمين الجزائريين يفوق بكثير عدد المستوطنين الأوربيين(*). أما السبب الآخر، فهو يتمثل في احتفاظ المسلم الجزائري وتمسكه بقانونه الخاص الذي يستمد كل أحكامه من تعاليم الشريعة الاسلامية السمحاء (الزواج، الطلاق، الميراث الخ ...).

وباختصار، إن مسألة الوضعية القانونية للمسلم الجزائري في نظر الادارة الفرنسية - وقبل صدور قانون الانديجينا دائما - تتمثل في:

- من حيث المنطق والمعقول، أن المسلم الجزائري مسلم جزائري وكفى.

- من حيث القانون الدولي، أن المسلم الجزائري فرنسي.

- من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية، أن المسلم الجزائري «رعية فرنسية» يقوم بالواجبات ولا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلا إذا رضي بالخروج عن أحكام الشريعة الاسلامية في كل ما يتعلق بحالته الشخصية ودخل تحت أحكام القانون المدني الفرنسي.

وهكذا، وبمقتضى قانون السيناتوس كونسولت الصادر في 14 جويلية 1865، والذي ذكرنا أهم مبادئه المتعلقة بالوضعية القانونية للمسلم الجزائري آنفا، فتحت فرنسا الباب أمام المسلم الجزائري للتمتع بالحقوق الفرنسية، أو بمعنى آخر، فتحت باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام المسلم الجزائري، وذلك مقابل خروجه عن أحكام وتعاليم الشريعة الاسلامية.

ولكن الشعب الجزائري - وهو من أشد الشعوب الاسلامية محافظة على الدين والقومية - أدرك من الوهلة الأولى أن التمتع بالحقوق الفرنسية موقوف على خروجه عن الأحكام السموية التي أنزلها الله في الزواج، والطلاق، والميراث - كما نص على ذلك صراحة قانون السيناتوس كونسولت - وحكم ذلك العمل في الدين الاسلامي معروف لا يتنازع فيه عالمان ... لذا قرر شعبنا البطل، المغوار أن يبقى على حالة الضيم والارهاق التي كان عليها، ورفض رفضا تاما التمتع بالحقوق التي تأتيه عن طريق نبذ تعاليم دينه والتقاضي بغير ما أنزل الله(*).

وأمام تمسك الشعب الجزائري المسلم الشهم بتعاليم دينه الحنيف وأحكامه السموية، قررت الادارة الفرنسية أن تعاقب هذا الشعب «العنيد»، وذلك باصدارها لقانون الانديجينا وما يتضمنه من أحكام وأنظمة زجرية، انتقاما من موقفه العدائي ازاء الادارة الفرنسية.

واشتدت قساوة الادارة الفرنسية على المسلمين الجزائريين. وبلغت شراستها تجاههم أوجها... فضيقت عليهم الخناق بقوانينها الزجرية ... وأخمدت أنفاسهم ... وجعلتهم يعيشون في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها وقلما يستطيع العقل تصديقها ... بل وتعجز الأقلام عن وصفها أو التحدث عنها ...

وكما سبق أن ذكرنا، فإن الادارة الفرنسية كانت تسهر كل السهر على تجديد قانون الانديجينا الصادر في 28 جوان 1881 كلما انتهى أمده إلى أن ألغي - نظريا - سنة 1930(*). وكان للمتصرفين الحق في الحكم على المسلمين الجزائريين بالسجن لمدة خمسة أيام وبغرامة 15 فرنكا على المخالفات التي قد يرتكبونها(*).

ومن المسائل التي ركز عليها قانون الانديجينا ما يلي:(15)

1 - خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على المسلمين الجزائريين(**) دون محاكمة، بدعوى حفظ الأمن، وذلك بالسجن والتغريم.

2 - خول السلطات الادارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

3 - تم التوسع في سلطات قضاة الصلح، وخول شيوخ البلديات د
مقاضاة المسلمين الجزائريين في حالة عدم وجود قاضي.

4 - شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مك
وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

5 - شرع منع المسلمين الجزائريين من التنقل بين الأقاليم والمناطق
رخصة أو إذن من ادراة الشرطة.

أما أنواع المخالفات والجنح التي نص عليها قانون الانديجينا فهي(6

1 - التكلم بما لا يطيق في فرنسا وحكومتها، أو سبها.

2 - رفض أو عدم تنفيذ أمر الحراسة حسبما تنص عليه الادار
التخلف عن مركز الحراسة، أو التهاون في الحراسة.

3 - الامتناع من اعطاء أعوان السلطة، مقابل الثمن المعجل و
التعريفة الادارية التي يسنها المتصرف وأعوانه، وسائل النقل والمؤونة
الصالح للشرب والوقود، وذلك فيما إذا كان أعوان السلطة لهم إذن
بذلك ويحملون رسائل تعرف بهم رئيس الدوار والقبيلة في النواحي
يعينها الوالي العام سنويا، وعلى رئيس الدائرة أو القبيلة أن يعرف
رجال الدوار أو القبيلة بالتعريفة الرسمية التي تشمل ثمن الأشياء التي
أن تجري عليها السخرة.

بحو

4 - عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو لحراستها.

5 - التهاون في تسجيل المواليد والوفيات في دفتر الحالة المدنية أو التأخر في ذلك أو مخالفة الأمر الصادر في جعل اللقب العائلي. وهي ذريعة فقط، لأنهم لا يرفضون ذلك وانما توضع أمامهم العراقيل قصدا.

6 - عدم احترام القرارات الادارية المتعلقة بتقسيم الأرض المشاعة للفلاحة بعد أخذ رأي مجلس الجماعة في ذلك.

7 - التأخر عن دفع الضرائب والغرامات وأموال السلطات البلدية.

8 - التراخي في الاستجابة لاستدعاء المراقب أو موزع الضرائب.

9 - محاولة اخفاء الحيوانات أو غيرها تهربا من دفع الضرائب.

10 - الاحتفاظ بالحيوانات التائهة أكثر من 24 ساعة بدون أخطار السلطة بذلك.

11 - ايواء أشخاص من غير الدائرة لا يحملون رخصة التنقل وبدون اخطار رئيس الدوار بذلك.

12 - عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه سواء كان السلاح موروثا أو وقع اشتراؤه برخصة رسمية خاصة.

13 - الانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى دون رخصة.

14 - الخروج من تراب الدائرة التي يسكن فيها والدخول في تراب دائرة خرى إلا لمن كان محرزا على جواز سفر، ويصلح جواز السفر لمدة عام

واحد، فإن أساء المسلم الجزائري استعماله نزع منه وأصبح لا يستطيع أن يغادر بأي حال من الأحوال مدينة أو قرية أو دوار سكناه.

15 - عدم تسجيل جواز السفر أو رخصة المرور في المدينة التي يحل بها المعني لأكثر من 24 ساعة.

16 - السكن في مكان منعزل خارج عن الدشرة أو الدوار بدون رخصة من البلدية.

17 - رفض أو التغافل عن تنفيذ أوامر السلطات الادارية.

18 - أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية بأوصافها واسم مالكها.

19 - اقامة حفل في ضريح أحد الأولياء (الزردة) دون رخصة من ادارة الشرطة.

20 - اطلاق عيار ناري في حفلة زفاف أو ختان أو غيرهما دون رخصة.

21 - فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة للتعليم دون رخصة.

22 - الامتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الاتصال باستدعاء عدلي رسمي.

23 - رفض أو التغافل عن ارسال الصبيان إلى المدرسة الابتدائية إذا كانت المدرسة لا تبعد أكثر من 3 كيلومترات عن محل السكن إلا لعذر معقول (وهذا لم ينفذ إلا في بلاد القبائل البربرية فقط).

24 - الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الادارية

25 - مخالفة الأوامر المتعلقة بنظام المياه والآبار والأودية والعيون وقنوات الري.

26 - قطع أشجار بدون استئذان إلا في الحالة التي نص عليها قانون 9 ديسمبر 1885.

27 - رفض اعطاء المعلومات اللازمة لأعوان السلطة الادارية أو القضائية أثناء قيامهم بوظائفهم، أو اعطائهم معلومات مخالفة للحقيقة.

28 - تحطيم أو تغيير أو تبديل العلامات التي يضعها رجال السلطة في مختلف الطرقات.

وفي الأخير، ومن خلال تفحصنا لأحكام قانون الانديجينا، تبرز لنا حقيقة واضحة لا يمكن أن تخفى على أحد وهي أن هدف الادارة الفرنسية من وراء اصدار هذا القانون هو ارغام المسلمين الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية إذا ما أرادوا تحاشي تطبيق تلك الأحكام عليهم وتسليط العقوبات على المخالفات التي قد يرتكبونها.

لكن هيهات ... فإن قانون الانديجينا وكل ما تضمنه من أحكام تعسفية جائرة وعقوبات زجرية لم تزد المسلمين الجزائريين إلا صلابة وتصديا لأعداء الله وأعداء الاسلام. والذي حصحص به الحق آنذاك هو أن المسلمين الجزائريين قد أيقنوا أكثر من أي وقت مضى أن الحصول على الحقوق الحرية والاستقلال، إنما يكون مع بقائهم مسلمين يحتكمون في أمورهم

الشخصية إلى ما أنزل الله، وليس عن طريق خروجهم عن أحكام الشرع الاسلامي ونبذهم لها، وتجنسهم بالجنسية الفرنسية.

وهكذا، برهن الشعب الجزائري المسلم الأبي للادارة الفرنسية والفرنسيين، بل ولكل من كان يجهل الوسط الجزائري في العالم أجمع برباطة جأش وعزيمة قوية، أن الشعب الجزائري شعب عربي مسلم له دينه ولغته، وأخلاقه، ونظمه، وعاداته وتقاليده التي تميزه عن باقي شعوب العال وهو مستعد للتضحية من أجل الدفاع عنها ولو كلفه ذلك التعرض لأحك الانديجينا التي كانت تسقط على رؤوس أفراده كالكابوس الرهيب، والذ ضجت منها الأرض ووقع بواسطتها من الضيق وارهاف الحد ما يعـ اللسان والقلم عن وصفه أو التحدث عنه.

وهكذا، ومرة أخرى، تعجز السلطات الفرنسية في استعمال هذا الأسا المتمثل في قانون الانديجينا للتحكم في الجزائر والهيمنة على سكانها، فذ إلى استعمال أساليب أخرى.

3 - فرض التجنيد الاجباري وما نتج عنه من هجرة الجزا الجماعية إلى المشرق (الشام وتركيا).

عندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى في الأفق، شرع المستـ الأوربيون يضغطون على فرنسا لاجبارها على اصدار قانون فرض ا

الاجباري على المسلمين الجزائريين.

واستجابة لتلك الضغوطات، قامت فرنسا بسن قوانين 31 جانفي و3 فيفري 1912 المتعلقة بفرض التجنيد الاجباري على المسلمين الجزائريين في هذه البلاد المسلمة، زاعمة أنها بذلك تحقق المساواة بينهم وبين الأوربيين، ولكن في الواجبات فقط دون الحقوق.

فالمسلم الجزائري الذي يتم استدعاؤه للخدمة العسكرية - والذي يقرر المجلس الصحي صلاحيته لها - يعمل تحت السلاح عامين متواليين، بينما الفرنسيون والمتجنسون بالجنسية الفرنسية من المستوطنين الأوربيين لا يعملون إلا عاما واحدا. كما أنه يبقى، بعد انتهاء خدمته، تابعا لفرق الاحتياط مدة سبعة أعوام. والسن القانوني للخدمة العسكرية هو 20 سنة، ويمكن أن يعفى من الخدمة من كان السند الوحيد في عائلته، أو الطالب إلى أن يتم مدة دراسته، ولا يحق للمسلم الجزائري غير المتجنس أن ينال في العسكرية فوق رتبة قبطان. إلا أن هناك فرقة «القوم» وهي من المتطوعين العرب الذين يذهبون فرسانا تحت امرة الأغوات أو القياد للدفاع عن فرنسا. ورؤساء هذه الفرق يمكن أن ينالوا رتبا فوق ذلك إلا أنها رتب شرفية لا عملية(17).

وبالاضافة إلى كل ذلك، فإن المسلم الجزائري، عندما يستدعي للخدمة العسكرية، يتناول اجباريا 150 فرنكا يمضي وصل استلامه لها بصفته متطوعا، أي، وبمعنى آخر أن المسلم الجزائري يقوم اجباريا بأعباء الخدمة

العسكرية إلا أنه يجبر أيضا على الاعتراف بأنه يقوم بخدمته العسكرية متطوعا!! ...

وحتى تغطي الادارة الفرنسية أهدافها، وتقنع المسلمين الجزائريين بحسن نيتها، قامت باصدار قوانين وتشريعات فيما بين 1908 و1914 للتخفيف من القوانين الزجرية، ومنها ،(18)

1 - اعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الانديجينا الزجرية عليهم.

2 - الغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.

3 - الغاء كثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات.

4 - احالة باقي المخالفات على قضاة الصلح بدلا من السلطات الادارية

5 - رفع نواب المسلمين الجزائريين في المجلس إلى الثلث، والسماح لـ بالمشاركة في انتخاب شيوخ البلديات.

غير أن المسلمين الجزائريين قد انتبهوا لهذه الحيل والاجراءات واستنكر قرار التجنيد الاجباري واستاؤوا استياء شديدا عم سائر الطبق الاسلامية، بل وقد أفتى بعض العلماء بكفر الذين يموتون من أبنائهم ف الجيش الفرنسي تحت العلم الأوربي، وفضل كثير من العائلات الاسلا ترك الديار - التي أصبحت في نظرهم ديار كفر - و قرروا التوجه إلى ب الاسلام. فظهرت هجرة شبه جماعية من كثير من المدن الجزائري

خصوصا من تلمسان والجزائر وبلاد الجرجرة، إلى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا.

وجاء أوت 1914 ... واشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى ... فجهزت فرنسا كل قواتها ... وجمعت كل المسلمين الجزائريين الذين سنهم بين 18 و50 سنة ... واستدعت حتى أولئك الذين لم يخدموا الجندية قبل قانون 1912 لحمل السلاح ...

وهكذا، حملت فرنسا من الجزائر 400000 مقاتل منهم 250000 من المسلمين و150000 من الفرنسيين مات منهم نحو 100000 من الفرنسيين و80000 من المسلمين. وزيادة على ذلك، فقد ذهب من مسلمي الجزائر نحو 80000 من الذين لم يعملوا تحت السلاح(19).

وانتهت الحرب بالنصر المبين للفرنسيين بفضل التضحيات الجسام والمجهودات الكبيرة التي قدمها مسلمو الجزائر لفرنسا. فقد عانت الجزائر معاناة شديدة من هذه الحرب، إذ قتل الآلاف من أبنائها، وقلت المؤونة الغذائية. وكانت آمال المسلمين الجزائريين واسعة بعد انتهاء الحرب... وانتظروا ... وبعد أن أعياهم الانتظار وسئموا التسويف، ارتفعت بعض الأصوات منهم تنادي وتدعو إلى أنصافهم ومجازاتهم عما بذلوه في الحرب.

وأمام هذا الوضع، اضطرت حكومة جورج كليمانصو إلى ترضية المسلمين الجزائريين ولو ترضية طفيفة، فقررت إعلان بعض الاصلاحات،

وأصدرت قانون 4 فيفري 1919 الذي تضمن على الخصوص:

1 - الغاء قوانين الانديجينا الزجرية.

2 - تسهيل اجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط أن تت
في الراغب في الحصول عليها الصفات التالية(20).

أ - أن يكون عمره 25 عاما.

ب - ليست له سوابق عدلية.

جـ - لم يسجن إطلاقا.

د - أقام في فرنسا عامين متتالين على الأقل.

هـ - خدم في الجيش الفرنسي.

و - يعرف قراءة اللغة الفرنسية وكتابتها.

ز - مالكا لعقار أو مزرعة.

حـ - يدفع ضرائب الدخل.

ط - موظفا أو عضوا في مجلس محلي بالجزائر.

ي - حاملا لوسام فرنسا.

ك - كان أحد أبويه مواطنا فرنسيا.

ل - أن يتخلى عن وضعيته الشخصية في ظل القوانين المدنية الاسلا

3 - توسيع حقوق الانتخاب للمسلمين في المجالس البلدية وال

والمجلس المالي(*).

4 - انهاء الضرائب الخاصة المفروضة على المسلمين الجزائريين (**) .

رط أن تتوفر

وبمجرد أن أعلن جورج كليمانصو - رئيس الوزراء - عن الاصلاحات وأصدر القانون المذكور آنفا، ثارت ثائرة المستوطنين الأوربيين بالجزائر، وعارضوا تلك الاصلاحات معارضة شديدة، بل وشنوا حملة واسعة النطاق على حكومة كليمانصو تضمنت تهديدات بالانفصال شبيهة بتلك التي حدثت عام 1871، واحتجاجات وعرائضا، وضغطا كبيرا من طرف جبهة شمال افريقيا التي يمولها المستوطنون. ولكن جورج كليمانصو صمم على تطبيق تلك الاصلاحات ورفض أن يستسلم أو أن يخضع لاعتراضات المستوطنين(21).

وانتهت أحكام الأنديجينا الزجرية الصارمة التي كانت تطبق على المسلمين الجزائريين بشكل رهيب، وتنفس المسلمون الجزائريون الصعداء بعد أن كانت حالتهم لا تطاق، وكان الضيق والضيم والارهاق يكتنفهم من كل جهة.

ولكن المسلمين الجزائريين سرعان ما انتبهوا لحقيقة تلك الاصلاحات واكتشفوا أنها اصلاحات تافهة إذا ما قورنت بالتضحيات الكبيرة التي قدموها لفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى. وقرروا المطالبة بحقوق أكبر تكون في مستوى الآمال والطموحات الواسعة التي علقوها على الانتصار الذي حققته فرنسا. وقامت حركة سياسية في البلاد تزعمها البطل المغوار

المدنية الاسلامية

ن البلدية والعما

خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري الذي استطاع أن يحرك الاحساس في النفوس، وأن يرجع الآمال إلى المسلمين الجزائريين الذين زجرتهم أحكام الانديجينا زجرا وأذلتهم اذلالا.

وأعقب هذه الصحوة التفاف كبير حول الأمير خالد الهاشمي الجسور المقدام، ورفعه المسلمون الجزائريون إلى مقاعد النيابة البلدية والعمالية والمالية، آملين من وراء ذلك الحصول على بعض من حقوقهم والتخلص من الاستبداد الفرنسي.

ولكن المستوطنين الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين كانوا يتربصون بالأمير خالد وبكل المسلمين الجزائريين ويكيدون لهم كيدا من أجل ضرب الوحدة الجزائرية والقضاء عليها؛ فأثاروا ضجة كبيرة حول قانون 1919 وصوروها بصورة مرعبة كأنها غول فاغر فاه لابتلاع السلطة الفرنسية بالبلاد، وشنوا حملة قوية ضد الأمير خالد جعلت أنصاره ينفضون من حوله بل وقد أصبح الكثير منهم أضدادا له، إذ ساروا إلى فرنسا وأصبحوا يؤيدون مطالب المستوطنين المتمثلة في اعادة الانديجينا بكل أحكامها ...

وهكذا تم الغاء قانون 1914 ... فاسترجعت فرنسا باليد اليمنى ما منحته باليد اليسرى؛ وعادت أحكام الانديجينا إلى التطبيق من جديد واستمر المسلمون الجزائريون يطالبون بحقوقهم، كما بقوا يعلقون آمالا كبيرة على «عيد المائة» لمجازاتهم على ما بذلوه في الحرب العالمية الأولى من أجل فرنسا.

وقام الفرنسيون بتلك الاحتفالات، وأنفقوا فيها ما أنفقوا من الأموال، ولم يتحصل المسلمون الجزائريون من ذلك إلا على الضرائب الفادحة وعلى خيبة الأمل، بل على اليأس من كل اصلاح مطلوب.

أما الأمير خالد البطل، فقد اضطر إثر ذلك إلى تقديم استعفائه من كل المجالس التي كان يمثل بها المسلمين، ورحل إلى الشام حيث تقيم عائلته، تاركا وراءه جزائريين مخلصين يتميزون بصلابة كبيرة في الايمان، وتوغل قوي في العربية، لم يفقدوا همتهم أبدا برغم كل ما حصل، ومستعدين للدفاع عن كرامتهم وعن كرامة وطنهم. فالجزائر في نظرهم جميعا لن ترقى، ولن تتقدم، ولن تنهض من كبوتها، بل ولن تتخلص من أساليب التحكم والهيمنة الأوربية إلا عن طريق العروبة والاسلام(22).

وهكذا، بقي المسلمون الجزائريون متمسكين بمطالبهم التي تدخل كلها في دائرة العروبة والاسلام. وكانوا كلما ازدادوا تمسكا بمطالبهم ازدادت السلطات الفرنسية تفننا في تطوير أساليب تحكمها وهيمنتها عليهم.

4 - محاربة القضاء الاسلامي وطمس الشخصية الاسلامية:

كان القضاء الاسلامي يتصف في كل ديار الاسلام بالعدل والانصاف، ذلك لأنه لم يكن يسمح لأي أحد أن يتولاه إلا إذا توفرت فيه شروط النزاهة والاستقامة وغزارة العلم وجلال التقوى.

وفي الجزائر، كان الملوك والأمراء - منذ عهد الفتح الاسلامي إلى أواخر أيام العهد العثماني - يولون احتراما كبيرا للقضاء، إذ كان الملك أو الأمير يعهد إلى القاضي بالحكم بين المسلمين. وكان القاضي ينفذ فيهم القانون الذي أنزله الله، دون أن يكون هناك احتجاج من طرف المسلمين فيما حكم بينهم، لا لشيء إلا لأن القاضي قد طبق عليهم الشرع الاسلامي بكل عدل وإنصاف.

وكان الملك أو الأمير، إذا ما تثبت من انحراف القاضي وتأكد من ارتكابه لزلة ما في الحكم الذي أصدره، عاقبه عقابا شديدا، بل قد كان هناك ما يطلق عليه بـ «مجلس الشرع» المكون من جماعة من العلماء، ويتمثل دوره الرئيسي في النظر في الأحكام الصادرة عن القاضي، والتأكد من مدى توافقها مع الشرع الاسلامي. وفي بعض الأحيان يجتمع هذا المجلس الذي يعتبر بمثابة مجلس نقض - تحت رئاسة الباشا نفسه للتداول في أهم قضايا الأمة.

ووقع احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 ... وأصدرت الادارة الفرنسية في 22 جويلية 1834 الأمر المشهور الذي جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي. ويعتبر هذا الأمر - كما ذكرنا آنفا - أحد القوانين الأساسية الهامة في تاريخ الجزائر وفي التقنين الجزائري.

وشنت الادارة الفرنسية حملة صليبية معتوهة على الجزائر، وسخرت كل الوسائل الممكنة، بل استعملت كل ما توفر لديها من أساليب وحشية لطمس

الشخصية الاسلامية ومحاربة القضاء الاسلامي. ولتحقيق ذلك، والتمكن من التحكم في الجزائر وسكانها، قامت السلطات الفرنسية بنفي العلماء والقضاة الذين رأت أنه لا يمكن أن يعملوا إلى جانبها، أو أن يتعاونوا معها(*) ...

وهكذا، شرعت الادارة الفرنسية في اصدار أوامر وقوانين تعدل في مهام القضاة المسلمين، أو تحد من نفوذهم، أو تلغي القضاء الاسلامي تماما.

فبعد صدور أمر 22 جويلية 1834 الشهير، صدر أمر آخر في 10 أوت 1834، ألزمت الادارة الفرنسية بمقتضاه المتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم، التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجالس الاستئناف التي تتكون من الفرنسيين واليهود. ويعتبر هذا الأمر أول أمر يسمح بوجود الازدواج القضائي في الجزائر(23).

وفي 28 فيفري 1841و21 ديسمبر 1842، صدر أمران آخران يمنعان المحاكم الاسلامية من النظر في قضايا الجنح والجنايات، ويحصر نفوذ القضاة المسلمين في الدعاوى الشخصية المتعلقة بالميراث والزواج والطلاق(24).

وهكذا، وبمقتضى الأوامر المذكورة، نسفت الادارة الفرنسية نفوذ القاضي المسلم نسفا، وألزمت المسلمين الجزائريين برفع قضاياهم إلى مجلس الاستئناف(*) المحدث بدار العدالة الفرنسية - وأعضاؤه كلهم فرنسيون أو من تشملهم الجنسية الفرنسية من المستوطنين اليهود، والاسبان، والمالطيين،

والايطاليين، وغيرهم ... وانحصر نظر القاضي الشرعي - كما سلف الذك
في دائرة الفصل أو الحكم الابتدائي في الأحوال الشخصية دون غيرها
النوازل والقضايا الجنائية أو المدنية والتجارية والمالية الخ(25) ...

وفي غرة أكتوبر 1854، قام نابليون الثالث - الذي كان يريد تأسيـ
«المملكة العربية» بأرض الجزائر - باصدار قانون خاص بتنظيم القض
الاسلامي تنظيما جديدا، فقسمه إلى مناطق، ثم ألغى الاستئناف إلى الدا
الفرنسية، وشكل «المجلس الشرعي» من جديد، فأصبح ذلك المجلس دا
استئنافية شرعية قانونية. وشكل فوق ذلك «المجلس الشرعي الأعلى» المؤ
من رجال القضاء والافتاء بعاصمة الجزائر لمراقبة سير المجالس وتوح
التشريع(26).

ولكن في 31 ديسمبر 1859، ونتيجة لضغوط المستوطنين الأوربيين ع
نابليون الثالث، اضمحل كل ذلك، وعادت حالة القضاء إلى ما كانت عليه
قبل.

وفي 13 ديسمبر 1866، تم إنشاء «المجلس الأعلى للقانون الاسلامي
يشمل خمسة علماء مسلمين، تستشيره دائرة الاستئناف وتعمل وجو
برأيه(27).

وفي سنة 1871، أعلن الحاكم العام دوقيدون بأنه يجب محو شخصـ
القاضي المسلم وتعويضه بالقاضي الفرنسي بدعوى أن فرنسا قد غز
الجزائر وسيطرت عليها بالقوة ... وبالتالي، يجب أن تفرض ارادتها عليه

وهكذا قام الحاكم العام المذكور آنفا بنسف سلطة القضاة المسلمين نسفا تاما(28).

وفي 28 أوت 1874، عملت الادارة الفرنسية على إلغاء المحاكم الشرعية وقضاة الشرع الاسلامي في نواحي بلاد القبائل، واستبدلتها بمحاكم الصلح، وأرغمت المسلمين الجزائريين على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين.

وفي العام الموالي مباشرة، تم إلغاء المجلس الأعلى للقضاء الاسلامي، وكذلك المجالس الاستشارية. وكان ذلك في 11 نوفمبر 1875 بالضبط.

وفي 10 سبتمبر 1886، بلغت محاربة الادارة الفرنسية للقضاء الاسلامي والقضاة المسلمين أوجها ... فقررت اصدار أمر يمنع القضاة المسلمين من النظر في قضايا العقارات والملكية، وجعلت ذلك من اختصاص قضاة الصلح.

واستمرت الادارة الفرنسية في محاربة القضاء الاسلامي ... وعملت جاهدة للتخلص من محاكم الشرع الاسلامي، فخفض العدد تدريجيا من 184 إلى 61 محكمة عام 1890(29).

وفي عام 1896، صدر أمر آخر يقضي باخضاع المحاكم الشرعية الاسلامية للوالي العام. وهكذا، وبمقتضى هذا الأمر، قامت الادارة الفرنسية باسناد وظائف القضاء الاسلامي إلى عملاء لها عديمي الثقافة والمعرفة بأمور الشرع الاسلامي، بل وعديمي الأخلاق.

وفي 1902، تم انشاء محاكم خاصة لمحاكمة المسلمين الجزائريين فقد - دون غيرهم - عرفت بالمحاكم الزجرية، ذلك عوضا عن محاكم الدرج الأولى العادية، يترأسها شيخ البلدية، أو أحد ممثلي الادارة، بدلا من قضا الصلح. كما استبدلت الادارة الفرنسية محاكم الجنح بالمحاكم الجنائية فيم يخص مخالفات المسلمين الجزائريين وسحبت منهم اختصاصاتها ما عد الأحوال الشخصية الاسلامية، ومنعت المسلمين الجزائريين حق الاستئناف ووضعت أمامهم الكثير من العراقيل. وكانت الادارة الفرنسية قد قامت بكل هذه التعديلات قصد تلبية مطالب المجالس المالية والمفوضين(30).

وبالاضافة إلى كل ذلك، فقد قامت السلطات الفرنسية بفرض المراقب المشددة على التعليم الديني والزوايا، وتحديد المدارس القرآنية، أي تقليصها بل وإغلاقها في الكثير من الأحيان قصد التقليل من عدد القضاة المتفقهين في أمور الدين والشريعة الاسلامية(31).

وهكذا، ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا جليا أن هدف الادارة الفرنسية من وراء كل التعديلات التي أدخلتها على القضاء الاسلامي خلال الفترة الممتد بين 1830 - 1954. هو فصم عرى الوحدة الاسلامية بين المسلمين الجزائريين، وحل الرابطة القومية القوية التي كانت تربط بينهم، بل والقضا على القيم الاسلامية التي كان المسلمون الجزائريون يتمسكون بها، وطمس شخصيتهم العربية الاسلامية ...

ولكن هيهات!! ... فالمسلم الجزائري - وهو شديد المحافظة على الدين والقومية - كان يتجنب التعامل مع الادارة الفرنسية إلا للضرورة. والدليل

على ذلك رفضه في غالب الأحيان اللجوء إلى أجهزة العدالة التي أقامتها الادارة الفرنسية، وتفضيل طرح قضاياه على الجماعة، إيمانا منه بأن النزاع أو الخلاف بين المسلمين لا يجوز أن يتولى النظر فيه كافر «ثوري»(32).

وباختصار، فإن المسلم الجزائري قد استطاع - بفضل تمسكه بهويته الوطنية ورفضه التعامل مع النظام الفرنسي - أن يشعر السلطات الفرنسية بأنها في غير مأمن من نفسها، وأن عاصفة لا محالة آتية ستقذف بها وبكل المستوطنين الأوربيين إلى غير رجعة.

وهذا ما جعل فرنسا تفشل في التحكم في المسلمين الجزائريين وفرض هيمنتها عليهم عن طريق فرض هيمنتها عن النظام العدلي في الجزائر.

5 - سياسة التجهيل والقضاء على اللغة والثقافة العربية:

كانت الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحضارة الاسلامية العامة، إذ كانت في ثقافتها ومعارفها سائرة في ركب بلاد العالم الاسلامي ... كما شارك علماؤها مشاركة فعالة في مختلف العلوم. فألفوا الكتب في الفروع الفقهية وعلم أصول الدين، ووضعوا المتون والشروح، وفيهم من وضع تفسيرا للقرآن الكريم، وفيهم من ملأ الدواوين شعرا ... كما نجد فيهم أيضا من تخصص من العلماء في علم الحساب وعلم الفلك وغيرهما من العلوم الأخرى مثل

الهندسة، والرياضيات، والطبيعيات، والفيزياء والكمياء، الخ(*)...

والفضل في التطور الثقافي والعلمي المذهل الذي شهدته الجز
الاحتلال الفرنسي يعود إلى بقاء التعليم حرا من سيطرة الدولة ومن
الحكام، إذ كان النشاط الثقافي والعلمي في تلك الحقبة التاريخية يـ
أساس المجهودات الفردية ولم يكن جزءا من تخطيط عربي -
شامل(**).

وقد كان للتطور الثقافي والعلمي في الجزائر تأثير كبير على
الاقتصادي. فقد بلغت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مرحلة من
الاجتماعي والاقتصادي حسدتها عليه الدول الأوربية الغربية،
الجزائر من القدرة الاقتصادية ما جعلها تقدم القروض والمساعد
فرنسا حتى بلغت ديون فرنسا للجزائر مبلغ 7 ملايين فرنك فرنسي
1798(33).

وفي الحقيقة، أن النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته
آنذاك، وكذلك الانتشار الواسع للتعليم الحر عن طريق الكتاتيب التـ
منتشرة في كل ناحية من البلاد، إنما يعود الفضل في هذا الأمر إلى
رقعة الملكية الوقفية التي كانت تؤمن الطاقات والامكانات اللازمة
العملية التعليمية(*). فلقد كان ريع أغلب الأملاك الخاصة وا
والأراضي الوقفية يذهب لبناء المدارس، وتوظيف المعلمين، وتوفير ا
للطلبة ... بل إن هذه الأملاك الوقفية كانت الأساس في تدعيم

)... ...حماية الطلبة والمعلمين(*). وبذلك تكون الأوقاف قد لعبت دورا كبيرا في
ته الجزائر قبل ...الحفاظ على الشخصية العربية الاسلامية(34).
ولة ومن سيطرة ... وإننا أردنا أن نعرف المزيد عن سير الحركة الثقافية والنشاط العلمي
ريخية يقوم على ...بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي - وحتى لا نتهم بالتعصب والمفاخرة والمباهاة
بي - إسلامي - ...ما علينا إلا أن نرجع إلى ما كتبه المعاصرون لهذه الفترة من الزمن من
...مختلف الكتاب على اختلاف مللهم ولغاتهم.

ير على الجانب ... فقد جاء في كتاب «الحقيقة الجزائرية» نقلا عن خطبة السيناتور «أوجين
حلة من التطور ...كوبيس» بمجلس الشيوخ الفرنسي حين قال: «لقد كان التعليم في الجزائر
لغربية، ووصلت ...سنة 1830 أقل تقهقرا مما جعلته السلطة العامة الفرنسية. لقد كان هناك
والمساعدات إلى ...ما يزيد عن ألفي مدرسة ابتدائية وثانوية وعليا، وكان الأساتذة المختصون
فرنسي في ستة ...وثلاثين التلامذة الذين كانوا يقبلون بغاية الاجتهاد على دروسهم، وكانت
...الدروس العامة تنظم في جميع المساجد للكبار»(35).

شهدته الجزائر ... ومن الدلائل الأخرى التي تدل على ازدهار التعليم بالجزائر قبل الاحتلال
اتيب التي كانت ...الفرنسي ما كتبه الجنرال «فالز» سنة 1834 قائلا: «كل العرب
لأمر إلى إتساع ...(الجزائريين) تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، حيث هناك مدرسان في كل
اللازمة لتنشيط ...قرية». وفي تقرير آخر كتبه الجنرال «دوهو تبول» إلى نابليون الثالث سنة
اصة والعقارات ...1850 قال فيه: «إن الدراسات الاسلامية عشية الاحتلال كانت في وضع
وتوفير المساكن ...مزدهر نسبيا»(36).
، تدعيم التعليم

بحوث - 5 -

أما الرحالة الألماني مالتسان - الذي زار الجزائر - فقد تكلم عن ا
بالجزائر في كل من كتابيه: «ثلاث سنوات في شمال افريقيا» الذي
سنة 1863، و«صور من التقاليد» الذي نشره سنة 1869، فيقول
القاعدة العامة الجاري العمل بها في الأوساط الجزائرية - التي ت
نفسها - هي أن جميع الأسر الكريمة تصر كل الاصرار على أن يصل
طفل إلى درجة طالب علم على الأقل(37).

وقد كتب الرحالة الألماني «فيلهلم شيمبرا» - الذي زار الجزائر
1831 - معلقا على رحلته هذه قائلا: «لقد بحثت قصدا عن عربي واحد
الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وج
ذلك في بلدان جنوب أوربا، فقلما يصادف المرء هنالك من يستطيع الق
من بين أفراد الشعب. ومن الانصاف أن نقول أن الجزائريين يتكل
الفرنسية بطلاقة، وذلك ما دعا الحكومة الفرنسية إلى استخدامهم
الوظائف العمومية. أما الفرنسيون الذين يتكلمون العربية فلا وجود لهم
في النادر جدا! ..».(38).

أما الأستاذ المؤرخ الكبير أحمد توفيق المدني - رحمه الله - فقد أظهر
كتاباته المتعددة أن حالة التعليم بالجزائر كانت قبل احتلال فرنسا للجز
أرقى وأوسع مما كانت عليه بعد الاحتلال. وقد جاء في تعليق له على بع
المؤرخين الغربيين فيما يخص نسبة انتشار الأمية في الجزائر في تلك الف
ما يلي: «إن الأمية كانت في القطر الجزائري أثناء تلك الفترة أقل مما
الآن. فهم يقولون أن الأمة الجزائرية لم يكن عددها يومئذ إلا نحو ثل

ملايين من الأنفس، ويقولون أن القطر الجزائري كان يشمل نحوا من ثلاثة آلاف كتاب ومسجد وزاوية لتعليم القرآن والقراءة والكتابة فلو فرضنا أن كل كتاب ومدرسة وزاوية لم يكن يشمل إلا عشرين فقط من الطلاب - وجدنا عدد الطلبة يومئذ ستين ألفا. واليوم وقد أصبحت الأمة الجزائرية تشمل 6 ملايين من الأنفس، يقول لنا الاحصاء: إن عدد التلامذة الذين يؤمون المدارس منها هو 60 ألف فتأمل! على أن الاحصاء الرسمي الفرنسي يثبت أن الأمية كانت موجودة في فرنسا سنة 1833 على نسبة 53 في المائة من مجموع الأمة(39).

وهكذا، ومن خلال ما تقدم، نستنتج أن حالة الثقافة والتعليم في الجزائر كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي، وذلك بفضل الدور الهام الذي لعبته الأوقاف في الحفاظ على الشخصية العربية والاسلامية للجزائر في تلك الحقبة التاريخية.

ولكن الفرنسيين أدركوا أهمية الأوقاف ودورها في نشر الثقافة والتعليم في الجزائر، بل وتوفير العناصر اللازمة للتحصين والمقاومة، وحماية الشخصية العربية والاسلامية للجزائر من محاولات الفرنسة والتنصير والادماج التي كانت تشكل التوجه الاستدماري للفرنسيين في الجزائر ... فأصبحت الأوقاف محط أطماعهم فيما بعد ... أي عند احتلالهم للجزائر.

ويوقع احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 ... وكان أول شيء أقدمت عليه هو الاستيلاء على الأوقاف بمصادرتها وتعطيل دورها ... وبذلك جردت فرنسا التعليم بالجزائر من أهم موارده. وقد كان للاستيلاء على الأملاك

الوقفية - التعليمية منها والدينية - من طرف فرنسا، تأثير كبير على نفو
الجزائريين، بل وحتى على نفوس أولئك الفرنسيين الذين كانوا يقفون
الجزائريين موقفا معاديا، مثل «اليسكيس دي توكفيل» الذي صرح: «
وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف) ثم وجهناها غ
الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخير
(وهكذا) تركنا المدارس تموت والندوات العلمية تندثر»(40). ثم ح
مواطنيه بأن «الأضواء» كانت تموت «حولنا» لأن تجنيد أهل الدين والقانو
قد توقف. كما أنه قد صرح أمام المجلس الوطني الفرنسي سنة 1834 ب
كان للجزائر حضارتها الخاصة رغم تخلفها. وأعترف «بأننا قد جع
المجتمع الاسلامي (الجزائري) أكثر شقاء وأكثر بربرية مما كان عليه ق
وجودنا»(41).

وقد علق المؤرخ الفرنسي «بولار» على تدهور حالة التعليم الاسلا
بالجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي قائلا: «إن وصول الفرنسيين إ
الجزائر أحدث بلبلة عميقة في عالم المفكرين والأدباء؛ لقد ترك أغلب العل
كراسي تدريسهم وتفرق التلامذة وعوضا عن الدروس العامة والتي تؤخذ ق
الاجتماعات أخذ أولئك يبحثون عن فك معميات العلوم في دروس منعز
وبمدارس من الدرجة الثانية أو في الزوايا البعيدة. وقد وضعت ادا
المساجد والمدارس في يد طماعين يحولون مصارف الأوقاف لجيوبهم، وم
ذلك الوقت أهملت كل المدارس تقريبا»(42).

والمتمعن في تاريخ الجزائر - فترة الاحتلال الفرنسي - يتضح له جليا أن السنوات الأولى لهذه الفترة قد تميزت بطغيان الروح العدائية وانتشار الحقد ضد الثقافية العربية الاسلامية وأصحابها حتى أن جيش الاحتلال كان يحرق كل ما يعثر عليه من كتب ومكتبات، منها مكتبة الأمير عبد القادر، لأن الادارة الفرنسية كانت ترى في تجهيل الشعب الجزائري ومقاومة الثقافة العربية الاسلامية من أهم العوامل التي سيساعدها على التحكم في البلاد واخضاع أهلها. فالمحتل «كان يعرف بأن شل الذهنية الجزائرية ومسخ الانسان بعد سلخه من الشخصية الوطنية هما اللذان سيسمحان بمواصلة ممارسة السيطرة في سائر الميادين وعلى مختلف الأصعدة»(43).

ومنذ البداية - أي بداية الاحتلال - أخذت الادارة الفرنسية تهتم أكثر فأكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها والراغبين في تعلمها من جهة، وطمس معالم الثقافة العربية والقضاء عليها من جهة أخرى(*). وقد تمثل ذلك في أنها(44).

1 - قضت على معظم مراكز الثقافة العربية واللغة العربية التي تتمثل في المدارس والجوامع، والزوايا، التي كانت قائمة في البلاد قبل الاحتلال(**).

وقد نتج عن هذا:

أ - تحويل البعض من هذه المراكز إلى معاهد للثقافة الفرنسية.

ب - تسليم البعض الآخر من هذه المراكز إلى الهيئات التبشيرية المسيحية التي اتخذتها مراكز لنشاطها في هدم عقيدة الجزائريين.

جـ - هدم ما تبقى من المراكز بدعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية وإعادة بنائها.

2 - نهبت التراث الثقافي العربي الاسلامي الذي عثرت عليه في المكتبات الجزائرية مثل المخطوطات، والوثائق، والكتب. ومن أشنع وأبشع ما قام به ضباط جيش الاحتلال الفرنسي عند احتلالهم للجزائر:

أ - نهب المكتبات الجزائرية في مختلف جهات الوطن وارسال محتوياتها إلى ذويهم بفرنسا.

ب - بيع المخطوطات، والوثائق، والكتب التي عثروا عليها في مختلف المكتبات - عامة كانت أم خاصة - لتجار الكتب الأوربيين الذين يأخذونها إلى أوربا(*).

جـ - حرق كل ما عثروا عليه من كتب ومكتبات، كما فعلوا بمكتبة الأمير عبد القادر قائد المقاومة الجزائرية في سنوات الاحتلال الأولى (1832-1847) بعد أسره عام 1847(**).

3 - حاربت - وبكل شدة - الصحافة الوطنية وعملت على خنق صوتها ذلك لأن الادارة الفرنسية قد رأت في الصحافة مجالا لتثقيف الشعب الجزائري قوميا وسياسيا، كما رأت فيها مجالا للدفاع عن الثقافة القومية والشخصية الوطنية. وقد علق الأستاذ المؤرخ الكبير أحمد توفيق المدني على المعاملة الجائرة الصارمة التي تعامل بها الادارة الفرنسية الصحافة العربية

في الجزائر بقوله: « ... أنها تعتبر صحافة أجنبية، يكفي لتعطيلها مجرد قرار من وزير الداخلية بدون محاكمة ولا انذار، ولا تكاد تمر مدة وجيزة حتى تسمع بأن الادارة عطلت واحدة منها».(45) ومن هنا كانت معظم الجرائد والمجلات العربية ما أن تبدأ في الصدور حتى تختفي بسرعة، والسبب في ذلك هو أن الاحتلال كان يبادر بإغلاقها أو مصادرتها.

تلك هي مواقف الادارة الفرنسية من ثقافتنا العربية الاسلامية، وذلك هو الأسلوب الذي استعملته لمقاومتها والقضاء عليها في بلادنا ... وكان هدفها الأول والأخير من وراء كل ذلك هو أن يبقى المسلمون الجزائريون أسرى الجهل والأمية حتى يتيسر لها استغلالهم على أوسع نطاق ممكن عن طريق مسخ شخصيتهم القومية وتجهيلهم.

وفيما يخص سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830 حتى نهاية عام 1962، فقد كانت الفرنسة هدفا أساسيا من بين أهدافها الأخرى المتمثلة في التنصير والادماج، الخ ...

ونقصد بالفرنسة هنا محاولة صبغ البلاد بصبغة فرنسية خالصة في كل صغيرة وكبيرة، أو بمعنى آخر هي احلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل ال... العربية وثقافتها في الجزائر، وذلك حتى تنقطع جميع الروابط ال... الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها ولغتها الق... الاسلامي، وانتمائها الحضاري إلى الأمة العربية الاسلا...

ويلاحظ أن سياسة فرنسا التعليمية الشاملة التي طبقتها فرنسا الجزائر لم تقتصر على ميدان التعليم في مختلف مراحله، من مناهج، وذ وكتب ولغة تدريس، وادارة تعليمية فحسب، بل شملت كل مجالات الح الأخرى الاجتماعية منها، والثقافية، والادارية في البلاد(*).

وباختصار، فقد كانت السياسة الفرنسية في التعليم والثقافة خلال فت الاحتلال تنحصر في الخطوط العامة التالية(46):

أ - محاربة اللغة والثقافة العربية محاربة عنيفة.

ب - فر[illegible]ة التعليم في جميع المراحل.

جـ - اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.

د - محاولة تشويه تاريخ الجزائر في ظل العروبة والاسلام بقص[illegible] انتماء الجزائر العربي الاسلامي.

هـ - عدم تدريس جغرافية الجزائر لأبناء الجزائريين والاستعاضة عنها بتدريس جغرافية فرنسا حتى تقتل الروح الوطنية في نفوسهم.

وعلى هذا الأساس، بدأت الادارة الفرنسية بإزالة اللغة العربية من المدارس الابتدائية والثانوية، لأنها كانت ترى في إزالتها والقضاء عليها، القضاء على كل معالم الثقافة العربية الاسلامية وطمسها.

أما تعليم اللغة العربية في الدراسات العليا، فلم يكن تثقيفها، بل كان يهدف إلى تحضير بعض الاداريين والمترجمين لادارة الجزائريين قصد

التعجيل بالاندماج ... بل أن مواد التدريس وتجنيد المدرسين كانت تتوقف على إذن السلطات العسكرية، أما الأساتذة الذين عينهم الفرنسيون لتدريس اللغة العربية، فقد كانوا يسمون «أساتذة العربية المنحطة».

وعندما جاءت الجمهورية الثالثة التي كانت متحمسة لشعارات الاندماج ووصل الجزائر بفرنسا، أصبحت العربية عقبة في نظر الفرنسيين، كما أصبح معلموها أعداء. ولهذا، أصدرت السلطات الفرنسية قرارا في 18 أكتوبر من سنة 1892 يوجب الحصول على رخصة لفتح مدرسة عربية(47).

وتدعيما لهذا القرار، قام الحاكم الفرنسي باصدار قرار آخر في 24 ديسمبر 1904 يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري. ويشترط هذا القرار على من منحت له الرخصة أن تتوفر فيه الشروط التالية(48):

1 - أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن فقط دون غيره.

2 - أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة تلك التي تتحدث عن الجهاد.

3 - أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، وتاريخ وجغرافية العالم العربي والاسلامي.

4 - أن يكون مخلصا للادارة الفرنسية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها.

5 - يحضر على هذه المدارس - بعد الاذن بفتحها - أن تستقبل الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنس ولو كان ذلك في القرى التي تبعد عنها بأكثر من ثلاث كيلومترات.

وفي مارس 1908، طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بالغاء الابتدائي بالنسبة للجزائريين لأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الاقتصادية ومن ناحية توطين الأوربيين بالجزائر.

وفي مارس 1938، أصدر وزير الداخلية الفرنسي «شوطان» ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ويمنع تعليمه لذلك في معاهد التعليم سواء كانت حكومية فرنسية أو شعبية حرة ك التعليم العربي «الحر» إلا بترخيص خاص من ادارة الاحتلال. وقد اعتب القرار عملية تعليم اللغة العربية لأبناء الجزائر ونشرها بينهم محاولة ـ لصبغ الجزائر بالصبغة العربية. ومن هنا تعرضت مدارس التعليم ال الحر للكثير من المضايقات والمحاكمات وفرضت عليها الغرامات الفادحة

وفي 22 جويلية 1945، أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يفرض كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم المدارس، واستهدفت من هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتد كيانه، لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون اللغة الفرنسية أص

وفي 20 سبتمبر 1947(*)، صدر قانون ينص على الاعتراف با العربية وتدريسها إلى جانب اللغة الفرنسية. وبالتالي، فهو يلغي كل القو

التعسفية السابقة ضد اللغة العربية. ولكن، وبالرغم من ذلك، فإن الادارة الفرنسية لم تطبق ذلك، بل ظلت تعارض ادخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي كلغة رسمية.

وهكذا، وبالرغم من أن قانون 20 سبتمبر 1947 ينص على إدخال اللغة العربية في التعليم إلى جانب اللغة الفرنسية في التعليم، فإن المفتشين التعليم قد وقفوا وقفة واحدة ضد تطبيق هذا الاجراء وأصدروا نداء في 5 مارس 1954 عبروا فيه عن معارضتهم لتدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية وترسيمها إلى جانب اللغة الفرنسية، وذلك لأن واضعيه - في نظرهم - لم تكن لديهم فكرة سليمة وواضحة عن كيفية أو مدى ادخال اللغة العربية في سلك التعليم الابتدائي.

ولعل أغرب ما جاء في النداء أنه قسم العربية إلى فئات ثلاثة(49):

1 - اللغة العربية العامية وأهميتها لا تتعدى كونها لهجة محلية يستعملها الشعب. وهذه اللغة لا قيمة لها، وبالتالي لا تعتبر مادة صالحة للتعليم في المدارس.

2 - اللغة العربية الفصحى «لغة القرآن». وتعتبر هذه اللغة، مثلها مثل اللغتين اليونانية واللاتينية، لغة ميتة.

3 - اللغة العربية الحديثة. وهي في نظرهم لغة أجنبية وأداة للقومية العربية، ولذلك يجب ابعادها من برامج التعليم.

بحوث - 5 -

وقد اقترح المفتشون الفرنسيون للتعليم أن يبقى وضع اللغة العربية في المدارس الجزائرية بحسب برامج سنة 1945، أي قبل صدور دستور 1947. وطالبوا بعدم تغيير برامج التعليم مهما كان الأمر بدون استشارة المجلس الأعلى الفرنسي للتعليم الأهلي (الجزائري) لأنه الجهة الوحيدة التي لها صلاحية في هذا الشأن.

والذي يتمعن جيدا في قانون 1947 الخاص بالاعتراف باللغة العربية، يجد أن هذا القانون قد شرع لعرقلة تعليمها وانتشارها، لا لتطويرها، وذلك من عدة وجوه (50).

1 - لأنه يحصر تدريسها في تعليم القواعد العامة الأولية.

2 - ولأن حصص العربية محدودة خارج أوقات الدراسة العادية في المواعيد التي يكون فيها التلاميذ غير مستعدين لتلقي الدروس، وذلك إما من الساعة الحادية عشرة إلى الثانية عشرة ونصف، أو من الخامسة إلى السادسة مساء.

3 - ولأن الوقت المحدد لها لا يزيد على ساعتين في الأسبوع ابتداء من الفصول التحضيرية.

4 - أما في الفصول التكميلية بالمدارس والكليات، فتعتبر لغة أجنبية لا لزوم لتدريسها.

5 - ويقوم عادة بتدريسها مندوبون اداريون غير قارين ولا متفرغين لعملهم لكونهم معرضين للعزل في أي وقت، أجورهم زهيدة، وليس لهم قانون

يحدد وظيفتهم ولا يتحكم فيهم إلا مدير المدرسة أو المفتش الفرنسي.

6 - المعلمون الذين يتخرجون من هذه المدارس الرسمية لا يحصلون على أي توجيه تربوي، ولا ترعاهم الادارات التي يعملون بها لأنها لا تسأل أصلا كيف يحصل تدريس اللغة العربية ولا تحرص لا على تسجيل حضور أو غياب المعلم.

7 - زيادة على هذا، فإن أغلب المواعيد المحددة لتعلم العربية قد ألغيت، كما أن العربية التي يجري تدريسها فعلا هي اللهجة التي لا يمكن أبدا أن تفيد الشباب، ولا تحتاج أصلا إلى تعليم أو تلقين لأن الطفل يتعلمها بالفطرة والغريزة على أبويه وسائر أفراد أسرته في طفولته الأولى.

8 - وحتى تضمن الادارة تطبيق هذا الاتجاه أصدرت قرارا بتاريخ 15 أكتوبر 1949 ينص على منع تدريس العربية الفصحى بالمدارس الرسمية وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها.

هذه هي حال العربية في عهد الاحتلال وكان من الممكن أن يتوقع أن تفتح الأبواب للنشء الجزائري ليتعلم اللغة الفرنسية ما دام قد حرم من لغته القومية، ولكن لسوء الحظ لم يحدث ذلك، بل لقد ضيقت الادارة الفرنسية عليهم المجال حتى في تعلم الفرنسية لأن هدفها هو التجهيل وحرمان العقل من التنور حتى ولو كان بلغة غير وطنية. فالجزائري، في العقل الفرنسي، لم يكن له وجود ... فهو لم يكن لا جزائريا ولا فرنسيا، ولكنه كان مجرد رعية محتلة، ولذلك فإن معاملته كانت تتماشى مع هذه الفكرة ... فالجزائري كان

ينتمي إلى «جنس غير قابل للتصحيح والتثقيف» ولهذا السبب الفرنسيون تعليم الجزائريين(51).

وقد كتب «جول فيري» عن معارضة المحتلين لتعليم الجزائريين بالفر آنذاك فقال: «إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحد يصلحون إلا للأعمال الشاقة بدون أجرة. وهذا الاعتقاد منهم هو ا جعلهم يثورون على فتح مدارس للأهالي. إنهم يعتبرون الأهالي غير جدي إلا بالارهاق والقهر»(52).

وكان للمحتلين مجلس أعلى أصدر قرارا بهذه المناسبة يقول فيه: العربي من جنس بشري منحط لا يقبل الثقافة أو التعلم. وان فتح مدار للأهالي بالجزائر يعرض هذه البلاد لخطر حقيقي في الميدان المالي و ميدان توطين الفرنسيين بالجزائر. وبناء على ذلك نطالب البرلمان الفرنس بأن يعدل عن قراره بفتح مدارس للأهالي(53).

وإذا كانت الادارة الفرنسية لم تستجب لهذا الطلب رسميا، فإنها م الناحية الواقعية قد عملت به، إذ ضيقت على التعليم حتى كان التعليم العال معدوما بالنسبة للجزائريين. وفي التعليم الثانوي شبه معدوم. وفي التعلي الابتدائي وصل بعد قرن إلى تعليم 20٪ حسب احصاءات منظمة اليونسكو الدولية.

أما المؤرخ روبير أرون، فيعطينا الاحصاءات الخاصة بعام 1947 التالية: من بين الجزائريين، نجد 15٪ فقط من الرجال، و6٪ من النسا

السبب أهمل
ستطيعون أن يتكلموا قليلا من الفرنسية، ونجد من بينهم 6٪ من الرجال
2٪ من النساء يستطيعون أن يكتبوا بها(*).

ئريين بالفرنسية
شري منحط لا
منهم هو الذي
حقيقية التي قام بها الفرنسيون في الجزائر، ومساهمتهم في «تقدم»
ي غير جديرين
شعبها(54).

ومن هنا، نستطيع أن نستنتج أن الاحتلال الفرنسي قد جعل من المدرسة
يقول فيه: إن
سلاحا ماضيا لمحاربة اللغة العربية وفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية
ن فتح مدارس
التعامل الحكومي والاداري من ناحية، وادخالها في المدارس كلغة أولى
ان المالي وفي
التعليم من ناحية أخرى.
لمان الفرنسي

وباختصار، يمكننا أن نقول أن الادارة الفرنسية قد نجحت - إلى حد ما
- في تطبيق سياستها التعليمية، إذ توصلت إلى خلق أجيال من المتغربين،
يا، فإنها من
المتثقفين بالثقافة الفرنسية، الذين انبهروا بمظاهر الحضارة الفرنسية
التعليم العالي
والتقاليد الفرنسية فأصبحوا دعاة متحمسين لادماج الجزائر في فرنسا،
وفي التعليم
والتجنس بجنسيتها ...
مة اليونسكو

بل والأخطر من ذلك، إن هذه المجموعة من الجزائريين، التي أطلق عليها
اسم «جماعة النخبة»(*)، قد أصبحوا يفكرون ويتصرفون وفقا لقيم وصيغ
ام 1947
سلوكية استقدمها وفرضها المستوطنون الفرنسيون ... كما أن الذاكرة
من النساء

بحوث - 5 -

التاريخية لهذه الأجيال قد قطعت عمدا عن ينابيعها العربية الاسلا
ووصلت وصلا مصطنعا بالينابيع الفرنسية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن بعضهم - أي البعض من «جماعة الذ
قد بلغ به التطرف إلي حد إنكار وجود شخصية جزائرية، قائمة بذا
التاريخ. فقد تكلم فرحات عباس عن القومية الجزائرية وانعدامها في ،
كتبه سنة 1936 قائلا: «أنه فتش عن القومية الجزائرية في بطون ا
فلم يجد لها أثر. وفتش عنها في الحالة الحاضرة، فلم يعثر له
خبر»(*).

والشيء الآخر الذي ساعد فرنسا على تطبيق سياستها التعليم
العمل على نشر عوامل الفرقة والشقاق واثارة النعرات القبلية بين ه
فئات الشعب الجزائري وذلك عن طريق السياسة البربرية التي انت
فرنسا في الجزائر(**).

فقد حاول الاحتلال الفرنسي أن يزرع في أذهان البربر أن الأماز
يكونوا مسلمين حقيقيين، كما حاول استمالتهم إلى جانب فرنسا(
فأنشأ المدارس الفرنسية في المناطق البربرية، ومنع الحديث فيها
العربية وقصره على اللهجات البربرية واللغة الفرنسية ... كما منع
العلماء من الذهاب إلى تلك المناطق بقصد انشاء مدارس عربية فيها
السكان اللغة العربية والدين الاسلامي(**).

ولكن هيهات ... هيهات!! ... فقد كان رد فعل الجزائريين - عربا وبربرا - إزاء سياسة فرنسا البربرية عنيفا وهاجموها هجوما قويا، ومنعوها من القيام بأية محاولة لفصل منطقة القبائل عن بقية مناطق الوطن، بل أنهم اعتبروا هذه السياسة وسيلة لمحاربة اللغة العربية والاسلام في الجزائر. وبذلك أفسدوا على فرنسا تطبيق سياستها الجهنمية التي أرادت من ورائها تمزيق وحدة الشعب الجزائري وتفتيت بنيته وجعله يحارب بعضه بعضا بدل محاربة الاحتلال الفرنسي. بل، وزيادة على ذلك فقد تمسك الأمازيغ (البربر) بلغة القرآن كلغة أساسية مع احتفاظهم بلهجتهم القبائلية المحكية دون كتابتها.

ونجد، من ناحية أخرى، ان الحركات الوطنية ذات الاتجاه القومي قد قاومت كل محاولات الاحتلال الفرنسي مقاومة صلبة، وجعلت على رأس مطالبها نشر التعليم باللغة العربية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في الادارة، والسماح بتعليمها بدون عرقلة ولا مضايقة في مدارس التعليم العربي الحر.

فنجم شمال افريقيا - مثلا - كان من بين مطالبه الرئيسية المستعجلة المقدمة في مؤتمره الذي انعقد في 28 ماي 1933 بباريس، ما يلي(55):

1 - التعليم باللغة العربية إجباري، والحق في مباشرة التعليم في جميع المستويات. إنشاء مدارس عربية جديدة.

بحوث - 5 -

2 - اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

3 - التعليم مجاني والزامي باللغة العربية في جميع المستويات.

وقد جعل المؤتمر الاسلامي من المطالب المذكورة آنفا، مطالب رئيس البرنامج الذي قدمه وفد المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية في 18 ج 1936. فقد جاء في البرنامج، وفيما يخص اللغة العربية(56):

1 - إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من اجراءات استثنائية.

2 - إلغاء اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية.

3 - الحرية التامة في تعلم وتعليم اللغة العربية.

4 - حرية القول للصحافة باللغة العربية.

5 - التعليم الاجباري للبنين والبنات.

6 - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الاجباري.

أما بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، فنجد من بين التوصيات المصا عليها من طرف المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري المنعقد بتاريخ 3 و24 أوت 1938، تلك التوصيات المتعلقة باللغة العربية والتي تتمثل ف الآتي(57):

1 - تحديد قسم هام من الميزانية العامة المخصصة للجزائر لتحقي مخطط تعليمي على مستوى الولايات الثلاث.

أ - إنشاء مدارس ابتدائية بكل دوار وبكل قرية بنسبة مدرسة واحدة لألف ساكن.

ب - تأسيس تكميلية وثانوية بكل منطقة بها مجموعة من عشر مدارس الابتدائية.

جـ - تأسيس كلية للآداب العربية بجامعة الجزائر، تدرس فيها اللغة والآداب العربية إلى جانب التاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة الاسلامية على غرار معهد الدراسات المغربية، والمدرسة العليا للغات والآداب العربية بتونس.

د - رفع مستوى الثانويات الاسلامية بتحويلها إلى جامعات إسلامية يقوم بتدريس العربية وآدابها أساتذة مسلمون.

2 - اصدار مرسوم يجعل تعلم اللغة العربية اجباريا في جميع مستويات التعليم على غرار الوضع في تونس والمغرب، وفي المشرق العربي أيضا.

3 - الحرية المطلقة للتعليم الحر.

4 - حث المسلمين على الاقبال على التعليم الحر، وتشجيعه ماديا، كونه يعوض نقص التعليم الرسمي في كثير من المراكز.

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1956)، فقد لعبت دورا قياديا في الدفاع عن حرية التعليم باللغة العربية، والمطالبة بجعل اللغة

العربية لغة رسمية في الادارة والتعليم. فقد تقدمت الجمعية اثر اجتما
تام عام 1944 بجملة من المطالب إلى حكومة الاحتلال نذكر من بي
وفيما يلي - تلك المطالب المتعلقة بقضية التعليم العربي واللغة العربية(8،

أولا: الغاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالتعليم إلغاء صريحا
كانت إدارية أو وزارية.

ثانيا: نسخ جميع تلك القرارات بقانون صريح يقرر حرية التعليم ال
وعدم تقييده بشيء، ويلاحظ في وضع ذلك القانون المسائل الآتية:

أ - جمعية العلماء أو الجمعيات العلمية الأخرى يكون لها الحق بمقت
ذلك القانون أن تنشئ ما تشاء من المدارس فيما تشاء من البلدان.

ب - ليس على الجمعيات الا إعلام الادارة باسم المدرسة ومحلها وبأس
المعلمين فيها، ثم تشرع في العمل بلا توقف على اجراءات أخرى.

ج - يتضمن القانون ضمانات كافية مقنعة في عدم الالتجاء إلى تعط
المدارس العربية للأسباب السياسية أو غيرها من الاعتبارات، لأن تعط
المدارس العربية في نتيجته يعد عقوبة لأولاد متعلمين لم يقترفوا أسبابا
وهذا ظلم لهم.

د - كما لا تتدخل الادارة في اختيار المعلمين، ولا تتدخل في وض
البرامج التعليمية، ولا في اختيار الكتب المدرسية.

اثر اجتماع عام - على جمعية العلماء والجمعيات العلمية الأخرى أن تخضع للمراقبة
ذكر من بينها - الصحية العامة في دائرة قوانينها ولمراقبة التفتيش الرسمي.
العربية(58):

وبذلك استمرت الحركات الوطنية - قيادة وشعبا - تضغط على الادارة
ء صريحا سواء الفرنسية لتتراجع عن قراراتها التعسفية ضد اللغة العربية ... وأمام موقف
الشعب الجزائري من السياسة التعليمية والثقافية لفرنسا، المتمثل في
الرفض التام لتلك السياسة والمقاومة الصلبة لها، اضطرت الادارة الفرنسية
: التعليم العربي إلى اصدار قانون أساسي في 20 سبتمبر 1947(*) يعترف بالغة العربية
تية: كلغة رسمية في التعليم والادارة إلى جانب اللغة الفرنسية، إذ نصت المادة
الحق بمقتضى 57 منه على «اعترافها باللغة العربية كلغة تعليم بجانب اللغة الفرنسية في
لدان. وكليات الجزائر الثلاث (الجزائر - وهران - قسنطينة)». وبالتالي، ألغيت
محلها وبأسماء القوانين السابقة ضد اللغة العربية.
ى.

ويلاحظ أنه بالرغم من كل تلك الاجراءات المتخذة من طرف الادارة
جاء إلى تعطيل الفرنسية فيما يخص اللغة العربية، فإنها - أي الادارة الفرنسية في الجزائر
ت، لأن تعطيل - قد ظلت تعارض ادخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي كلغة رسمية إلى
رفوا أسبابها غاية عام 1957، وهو تاريخ استفحال الثورة في الجزائر وسخط الشعب
الجزائري على الاجراءات التعسفية من طرف الادارة الفرنسية. فحاولت بذلك
ترضيته وامتصاص غضبه. وسنرى في بحثنا القادم الخاص بالفترة
خل في وضع التاريخية الممتدة من 1954 إلى 1962 التطورات التي مرت بها اللغة
العربية خلال تلك الفترة.

بحوث - 5 -

وفي الأخير، نستنتج من كل ما تقدم - ومرة أخرى - عجز فرن
الذريع في استعمال سياسة التجهيل والقضاء على اللغة والثقاف
للتحكم في الجزائر وفرض الهيمنة على سكانها، ذلك لأن ثلة من
نبغت في هذا العصر وحافظت على علوم السلف وتقاليدهم رغ
الأعاصير الجهنمية ... كما أن الشعب الجزائري قد واجه كل تلك
والقوانين الفرنسية التعسفية بصلابة ورباطة جاش كبيرين.

5 - سياسة التنصير وتحطيم المؤسسات الدينية:

يعتبر الدين الاسلامي في الجزائر مقوما أساسيا من مقومات ال
الجزائرية، وذلك بفضل الوحدة الدينية والمذهبية السائدة بين الجزائر
دخول الاسلام إلى الجزائر حتى اليوم. فالجزائر لا توجد بها أقليا
وطنية غير إسلامية، كما أن المذهب الديني السائد في الجزائر هو
المالكي - وهو أحد مذاهب السنة - ولذلك، فإن الدين الاسلامي في
يعتبر عاملا هاما من عوامل التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطن
الجزائريين. وقد كان منذ دخل إلى الجزائر، بل ولا يزال يشكل مانعا
لشخصية الشعب الجزائري ضد كل تهديد قد يتعرض له(*).

وكانت فرنسا قد أدركت منذ الوهلة الأولى أهمية عامل الدين الاس
في حياة الشعب الجزائري ودوره كمقوم أساسي من مقومات الش

الجزائرية، فشنت ضده حربا ضارية وذلك بمساعدة رجال الدين المسيحي على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم

وكانت أول خطوة قام بها الاحتلال الفرنسي بعد أشهر قلائل من السيطرة على عاصمة البلاد إصدار قرار 8 سبتمبر 1830 الذي استولت فرنسا بمقتضاه على جميع أملاك الأوقاف الاسلامية في سائر أنحاء البلاد(**).

وفي 7 ديسمبر 1830، أصدرت الادارة الفرنسية قرارا آخرا أعطت فيه الحق لنفسها في أن تتصرف في تلك الأوقاف الاسلامية(***) بالتأجير والكراء، وغيرها ...

وبعد أن أحكمت الادارة الفرنسية سيطرتها على الأوقاف الاسلامية، عمدت إلى الاستيلاء على معظم المساجد الاسلامية الهامة وتحويلها إما إلى كنائس، وإما إلى كاتدراليات وإما على أغراض أخرى لا تمت للدين بأية صلة - كتحويلها إلى ثكنات، أو مراكز للشرطة، أو مخازن ومتاجر، مثلا.

ففي عام 1832، صرح روفيقو بما يلي: «إنه يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معهد اله المسيحيين» كما خاطب رجاله قائلا: «عجلوا بذلك، فجامع كتشاوة - كيجاوة - هو أجمل مسجد في المدنية». وفي 18 ديسمبر سنة 1834 أمر روفيقو بتحويل جامع كتشاوة إلى كاتدرالية(59).

وقضت الادارة الفرنسية - في عهد الجنرال بيجو - بضم جميع احباس الجامع الأعظم(*) إليها، وهو ما أطلق عليه اسم «الدومين»، وذلك انتقاما من

قاضيها المالكي مصطفى بن الكبابطي الذي اتهمته بمحاربة الفرنسي(60).

ولم تكتف الادارة الفرنسية بتحويل أكبر مساجد العاصمة - الأعظم وجامع كتشاوة - إلى كاتدراليات وكنائس، بل امتدت يدها إلى جامع الباي بقسنطينة وعدد من المساجد في كل من عنابة، و وغيرهما من المدن الأخرى...

ثم تتابعت عمليات التحويل هذه حتى لم يبق بالعاصمة وحدها أربعة مساجد من بين 160 مسجد وزواية حولت كلها إلى كنائس و للشرطة، بل ولقد وضعت كل المساجد والزوايا الباقية تحت الرقابة الم وأصبحت الادارة الفرنسية تراقب عن كثب خطب الواعظ، والمرشد، وا وترسم لها هي بنفسها الاتجاه العام للخطب(*). وكان هدفها من ور ذلك هو القضاء على الدور الفعال لتلك المساجد في قيادة حركة ا ضده.

والأشد والأدهى من ذلك كله هو أن الادارة الفرنسية كانت لا تعين في وظيفة دينية إلا بعدما تدربه على أعمال الجوسسة، وتأخذ منه الن خاصا بأن يخلص لها تمام الاخلاص، ويخدم الادارة الفرنسية بكل جه وتشترط عليه بأن لا تحصل ترقيته إلا بقدر ما يقدمه لها من خدمات وي من طاعة عمياء. وبهذه الطريقة تحول الاطار الديني إلى جماعة الجواسيس يركزون كل نشاطهم على خدمة الادارة الفرنسية ولا يظهرون اهتمام بشؤون الدين.

وإذا أردنا أن نعرف السبب الأساسي الذي دفع الاحتلال الفرنسي إلى الاستيلاء على المساجد الاسلامية ومصادرة الأوقاف الدينية الخيرية، وجدنا أنه يكمن في تلك النزعة الصليبية التي كانت تحرك الادارة الفرنسية وتدفعها إلى إذلال الدين الاسلامي ومحوه، بل وتحطيم كيانه ككل. فبقدر ما عملت الادارة الفرنسية على تحطيم المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف، جدت في تشجيع ونشر الديانة المسيحية والحركات التبشيرية، أي احلال الديانة المسيحية محل الديانة الاسلامية في الجزائر حتى ينهار مقوم آخر من مقومات الشخصية الجزائرية، وهو «الاسلام».

وكانت فرنسا قد صرحت غداة احتلالها للجزائر عام 1830 بأن نشر المسيحية والقضاء على الاسلام يعتبران هدفا أساسيا من بين الأهداف الأخرى التي جعلتها تحتل الجزائر(*). ولذلك استباحوا استخدام كافة الوسائل من أجل تحقيق تلك الأهداف، إذ دخل الجزائر الجندي الفرنسي ومعه القسيس، الأول يحمل السيف، والثاني يحمل الصليب، قصد اتمام عملية التنصير والفرنسة. ولقد عمل الفرنسيون لهذه الغاية بواسطة(61):

1 - تكثيف نشاط الارساليات الدينية المسيحية التي أخذت تتوافد على القطر الجزائري تحت مختلف الأشكال والأسماء من هيئات تعليمية، وجمعيات خيرية ...

2 - التركيز على تنصير الأطفال، وعندما فشلت كل المحاولات لاخراج الكبار عن دينهم أخذوا يهتمون بالأطفال الصغار وخاصة اليتامى

بحوث - 5 -

والمشردين، فظلوا يغرونهم بشتى الوسائل لاستجلابهم وتنشئتهم على المسيحية ... وقد نشط الآباء البيض في اصطياد هؤلاء الأطفال، و في ملاجىء أنشئت لهذا الغرض.

أما الكاردينال لافيجري - أسقف الجزائر - (1863-1870)، من القساوسة فقد باشر عملية التنصير والتمسيح بمختلف الوسائل، . بالنسبة للعناصر الفقيرة وضحايا المجاعات(*)، الخ ...

فقد كان الكاردينال لافيجري يطوف بكل الأنحاء التي فتكت بها ا والأمراض، والصليب في يمينه، والخبز في شماله، وجمع طائفة من ا يبلغ عددهم 1500 شخصا، فرباهم في ظل الكنيسة وعلى دين المس ولا زال بقايا هؤلاء موجودة في كثير من الجهات ...

وفي 27 سبتمبر 1907، أصدرت الادارة الفرنسية قانونا يقضي با الدين عن الدولة بصفة تامة وذلك اسوة بقانون 9 ديسمبر 1905 فصل بمقتضاه الدين عن الدولة في فرنسا. وبذلك أصبحت كل المس والمعاهد الدينية وأوقافها ملكا للدولة، وأصبحت الحكومة لا تتدخل مبا في أمور الدين، إنما الجمعيات الدينية - التي يمكن للمسلمين الجزائريي يكونوها في كل ناحية وتعترف بها الدولة - هي التي تتولى، نظريا، الاشر على المساجد وأمور الدين وتعيين رجال الإفتاء والأئمة والخطباء والحزا وتقوم الجمعيات - نظريا أيضا - بالانفاق على رجال الدين مما تجمعه اشتراكات أعضائها.

لكن الحقيقة غير ذلك ... فقد خصصت الادارة الفرنسية اعانات سنوية
الجمعيات الدينية، تدفع منها مرتبات رجال الدين كلهم ... كما أن الادارة
الفرنسية هي التي تقوم بتعيين رجال الدين وعزلهم وذلك تحت ستار
الجمعيات الدينية وباتفاق معها. وبالتالي، فإن هذه الجمعيات الدينية لم تكن
في الحقيقة سوى هيئات تابعة للادارة الفرنسية، لا تعمل إلا باسمها، ولا
تتكلم إلا برضاها، ولا تسعى إلا باشارتها(62).

وبذلك جردت الجمعيات الدينية من كل قوة سياسية، ولم يبق لها في
الحقيقة سوى درجة بسيطة من التأثير الروحي ... وهكذا، فبدل أن يتولى
زعماء الجمعيات الدينية القيادة الوطنية والسياسية كما فعل الأمير عبد
القادر، انغمسوا في المرابطة، تاركين للفرنسيين يدا حرة في الجزائر،
مساعدين لهم - عن وعي أو من غير وعي - بتسلطهم الخرافي على عقلية
أهل الريف(63).

وقاوم البطل الهاشمي الأمير خالد الاجراءات التعسفية للادارة الفرنسية
... والتف حوله الشعب الجزائري المسلم مؤيدا له ومدافعا عن مقوماته
الأساسية. وجعل الأمير خالد من جملة مطالبه الاصلاحية تنفيذ قانون فصل
الدين عن الدولة بالنسبة للدين الاسلامي، محاولا بذلك أن يجعل الجمعيات
الدينية الاسلامية جمعيات حقيقية تقوم بنفقات رجال الدين، والمعاهد الدينية
الاسلامية من مواردها الخاصة ... لكنه واجه صعوبات جمة في سبيل
تحقيق ذلك ... ولم تستجب الادارة الفرنسية لأي من مطالبه المقدمة، بما في

بحوث - 5 -

ذلك فصل الدين عن الدولة .. بل إنها قامت بتقسيم بلاد الجزائر إلى 95 منطقة دينية، فيها 166 مسجدا وزاوية ويعتبر المفتي رئيس المنطقة - نظريا - والدولة هي التي تعين، على يد الجمعيات الدينية، كل الرجال الذين يقومون بالعمل في تلك المساجد والزوايا(64).

وأمام هذا الوضع المزري، ظهرت الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها السياسية لتقاوم أهداف الاحتلال الفرنسي ضد الاسلام. وبرزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على رأس كل تلك التشكيلات السياسية، إذ سارعت إلى بناء المدارس، والمساجد، ونواد لنشر التعليم العربي الديني، وبعث الثقافة العربية الإسلامية، ومقاومة جهود المنظمات التبشيرية الرامية إلى القضاء على الاسلام، ونشر المسيحية بين الجزائريين.

والتفت الأمة الجزائرية حول جمعية العلماء ... وضحى الجميع بكل ما يملكونه من أجل بناء المدارس والمساجد التي لها دور كبير في البعث الفكري، والبعث الروحي أيضا. وبيّن الشيخ البشير الابراهيمي للأمة دوافع حقد الاحتلال الفرنسي على الإسلام والعروبة في الجزائر قائلا: «جاء الاستعمار الدنس إلى الجزائر يحمل السيف والصليب، ذلك للتمكن، وهذا للتمكين، فملك الأرض واستعبد الرقاب، وفرض الجزى، وسخر العقول والأبدان. ولكنه لم يكتف بذلك، بل كان استعمارا دينيا مسيحيا، عاريا، وقف للإسلام بالمرصاد من أول يوم، وانتهك حرماته من أول يوم، فابتز أمواله الموقوفة بالقهر، وتصرف في معابده بالتحويل والهدم، وتحكم في الباقي منها

لجزائر إلى 95
المنطقة - نظريا
ل الذين يقومون

ختلف تشكيلات
وبرزت جمعية
السياسية، إ
العربي الديني
بشيرية الرامية

الجميع بكل ما
بير في البعث
ي للأمة دوافع
ر قائلا: «جاء
للتمكن، وهذا
وسخر العقول
ا، عاريا، وقف
، فابتز أمواله
ي الباقي منها

بالاحتكار والاستبداد، وتدخل في شعائره بالتضييق والترشيد، كل ذلك بروح مسيحية رومانية، تشع بالحقد، وتفور بالانتقام»(65).

وقد قام صراع كبير بين جمعية العلماء من ناحية وبين الاحتلال الفرنسي من ناحية أخرى حول تحرير المساجد من سيطرة الاحتلال، وإعادتها إلى الجماعة الإسلامية لتتولى أمورها طبقا لقواعد الشرع الإسلامي، وحتى تتمكن من أن تلعب دورها التربوي في نشر التعليم العربي الإسلامي بدون عوائق من إدارة الاحتلال.

ويلاحظ أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد كانت تطالب بفصل الدين عن الدولة منذ تأسيسها. ولكن يبدو أن العبارة قد وردت لأول مرة بوضوح في مطالب المؤتمر الذي كان قد دعا إلى عقده الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس(*)، ورفع مطالبه إلى حكومة الجبهة الشعبية في باريس عام 1936، ووردت هذه العبارة في البند الثالث كما يلي: «فصل الدين عن الدولة بصفة عامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه»(66).

واستمرت جمعية العلماء، بعد رفض الإدارة الفرنسية لمطالب المؤتمر، في نضالها من أجل الحصول على استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، أسوة بما تحقق للأديان الأخرى في هذا المجال ...

ثم جاء تصريح الجنرال «كاترو» الوالي العام على الجزائر، المنشور في الجرائد يوم 4 أوت 1944 م، فكان صريحا في ارجاع القضية إلى قانون 27 سبتمبر 1907 م تحقيقا لأصل فصل الدين عن الادارة.

وكانت الأمة بعد صدور القرار متشوقة إلى تطبيق قانون 1907 تطب
كاملا، وقد ساءها - وهي في حرارة الانتظار - أن تعين الحكومة مف
الجزائر تعيينا على النمط القديم، وفي ذلك مخالفة بينة لما فهمته من قر
الجنرال «كاترو»(67).

وفي 5 أوت 1944، قدمت جمعية العلماء تقريرا إلى الحكومة الجزائري
وضعت فيه قضية فصل الدين عن الدولة على رأس مطالبها الثلاثة(68):

1 - المساجد وموظفوها وأوقافها.

2 - التعليم العربي ومدارسه ومعلموه.

3 - القضاء الاسلامي وتعليمه ورجاله.

وبينت جمعية العلماء مقاصدها من تقديم التقرير فيما يتعلق بالشؤو
الدينية بما يلي: «نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة» (فصل
الدين الاسلامي عن الحكومة الجزائرية). ونريد تطبيقها على الكيفي
الآتية(69):

أولا: فصل الدين الاسلامي عن الحكومة الجزائرية فصلا حقيقيا بحيث
تتدخل في شيء من شؤونه لا ظاهرا ولا باطنا لا في أصوله ولا في فروعه.

ثانيا: تسليم ذلك كله إلى أيدي الأمة الاسلامية صاحبة الحق المطلق فيه
وتقرير سلطتها على أمور دينها تقريرا فعليا خالصا لا التواء فيه، وإنما
يتحقق ذلك ويصير نافذا بما يأتي:

1907 تطبيقا
الحكومة مفتي
فهمته من قرار

كومة الجزائرية
ثلاثة(68):

تعلق بالشؤون
عبارة» (فصل
على الكيفية

تيقيا بحيث لا
في فروعه.

ن المطلق فيه،
ء فيه، وإنما

أ - تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بعاصمة الجزائر يتركب من:

1 - بعض العلماء الأحرار المعترف بعلمهم وأعمالهم للدين الاسلامي.

2 - وبعض أعيان المسلمين المتدينين البعيدين عن المناصب الحكومية.

3 - وبعض الموظفين المتدينين بشرط أن يكونوا أقل من النصف.

ويتسلم هذا المجلس جميع السلطات التي كانت للحكومة في الشؤون الدينية.

ب - من أهم أعمال المجلس أن يتولى تشكيل جمعيات بالطرق الممكنة انتخابا أو تعيينا - وله أن يكتفي بما يراه صالحا من الجمعيات الدينية الحرة السابقة.

ج - فإذا تمت تلك التشكيلات ينعقد مؤتمر ديني من المجلس الأعلى ورؤساء الجمعيات الدينية وبعض أعضائها البارزين، وفي هذا المؤتمر يوضع النظام العام للمستقبل طبق قانون الفصل.

د - كل ما يقرره هذا المؤتمر يعتبر قانونا نافذا يجب الخضوع له ولا ينقضه إلا مؤتمر سنوي آخر.

هـ - بعد انعقاد المؤتمر الأول ينحل المجلس الأعلى المؤقت وتنتخب الجمعيات الدينية مجلسا علي النظام السابق وإلى المدة التي يقررها المؤتمر.

و - يملك المجلس الاسلامي الأعلى المنتخب السلطة التنفيذية لمقررات المؤتمر الدينية السنوية، أما السلطة التشريعية فيملكها المؤتمر، وليس

بحوث - 5 -

للمجلس الأعلى إلا تقديم الارشادات ووضع التقارير والدفاع عنها المؤتمر.

وقد رافقت مطالب الجمعية هذه ضغوطات شعبية وبرلمانية ودينية، م بذلك التأثير على موقف الحكومة الفرنسية.

وردا عن مطالب الجمعية، وأمام تلك الضغوطات، أصدرت الا الفرنسية قانون 20 سبتمبر 1947 الذي وضع نظاما خاصا للجزائر، في مادته 56 ما يلي: «إن استقلال الديانة الاسلامية مؤمن في نظر ال اسوة بالأديان الأخرى، وذلك في إطار ما ورد في قانون 9 ديسمبر ومر 27 سبتمبر 1907»(70).

غير أن هذا القانون بقي حبرا على ورق بالرغم مما نص عليه مكتسبات دينية وثقافية، ذلك لأن الفقرة الثانية من نفس المادة جعلته ر ارادة المجلس الجزائري الذي كانت تسيطر عليه الادارة الفرنسية.

ولكن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تيأس أمام تماطل واستفز الادارة الفرنسية، واستمرت تبذل مجهودات جبارة من أجل اصلاح المفه الديني، من جميع جوانبه، الايمانية منها، والعملية أيضا. وواصلت محاولات إلى غاية انفجار ثورة 1 نوفمبر المجيدة، التي زرعت الهلع والرعب في وس الاحتلال الفرنسي، وكانت ثمرتها الاستقلال التام للجزائر.

وفي الأخير، نخلص إلى القول بأن الاحتلال الفرنسي قد أدرك منذ الوه الأولى أهمية المسجد في الاسلام ودوره في نشر العلم وبعث الثقافة العر

الإسلامية، وكذلك دوره في التوجيه والقيادة الفكرية، وتعليم القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وتاريخ الحضارة العربية الاسلامية، واللغة العربية وأدبها، الخ ... كما أدرك أيضا أهمية الأوقاف ودورها في تمويل المساجد، والمدارس، والنوادي، الخ ... لذلك أنصب غضبه على كل تلك المؤسسات الدينية، فاستعمل كل الأساليب الوحشية من أجل تحطيمها ومنعها من القيام بالمهام المنوطة بها.

وقد وصف الشيخ البشير الابراهيمي وحشية الاحتلال الفرنسي وشراسته في محاربة الاسلام في الجزائر قائلا: «تسلط الحكومة الجزائرية (الفرنسية) على الاسلام بدءا، وتمسكها به استمرارا، ليس من حيث أنه دين يجب أن تحافظ عليه وعلى معابده وشعائره، ولكن ذلك لغاية أخرى غير المحافظة وهي أنها تعد ذلك جزءا من العمل الاستعماري، الذي يتسلط على الأبدان، ثم تعد التسلط على الأديان تكميلا لا يتم المعنى بدونه، فلما استعبدت أبدان المسلمين أي (الجزائريين) مدت يدها إلى دينهم، وأبت عليهم أن يكونوا أحرارا فيه ليتم لها التسلط على الجانبين الروحي والمادي»(71).

ولكن هيهات ... هيهات ... فبالرغم من كل الأساليب والوسائل الجهنمية التي استعملها الاحتلال الفرنسي في مواجهة المسلمين الجزائريين، فإنه قد انهزم انهزاما ذريعا، وذلك بفضل المجهودات الكبيرة التي بذلتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من ناحية، والحركة الوطنية ككل من ناحية أخرى ... بل ومن ورائهم جميعا الشعب الجزائري المغوار الذي عانى ما عاناه في تصديه للاحتلال الفرنسي.

وهكذا، تعجز فرنسا مرة أخرى في استعمال أسلوب التذ
المؤسسات الدينية من أجل التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة ع

خلاصة واستنتاجات:

ان هذه الدراسة الخاصة بأساليب التحكم في الجزائر وفر
على سكانها - التي مارستها فرنسا أثناء احتلالها للجزائر - ن
بشكل واضح عن النوايا الحقيقية للاحتلال الفرنسي في الجزائر

فكل القرارات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في شأن احذ
وكل المشاريع التي سطرتها لذلك الغرض، كانت تهدف إلى
العثمانية التي كانت تمثل الخلافة، والقضاء على الاسلام والمسلم
فقد كانت النزعة الصليبية هي الدافع الرئيسي لذلك الاحتلال.

وهكذا دار طوال قرن وثلث (132 سنة) صراع تاريخي
الجزائريين من ناحية، وبين الاحتلال الفرنسي من ناحية أخر
محور الصراع يتمثل في:

1 - الوجود الفرنسي بكل اتجاهاته السياسية، والثقافية، والد

2 - الوجود العربي الاسلامي الجزائري بكل ميراثه الثقافي،
والوطني، ومستقبله السياسي.

وقد تبلور هذا الصراع حول مقومات الشخصية الجزائرية المتمثلة في اللغة والثقافة العربية، والدين الاسلامي وحضارته، والتاريخ العربي الاسلامي للجزائر، والوطنية الجزائرية.

والشيء الذي يمكن أن نستخلصه من دراستنا هو أن المواطن الجزائري لم يكن جائعا أو عاريا، مريضا أو جاهلا، قبل دخول الفرنسيين ... ولكن التسلط الفرنسي هو الذي جعل الشعب الجزائري العربي المسلم يعيش في وضع صعب جدا، شديد الظلمة، كثير الأهوال، وذلك لفترة طويلة جدا، كما ذكرنا ... فلقد سخرت الادارة الفرنسية كل ما في مقدورها من الامكانات والأساليب للتحكم في الجزائر وفرض الهيمنة على شعبها.

لقد مارست الادارة الفرنسية سياسة القتل الجماعية، وكذلك سياسة احراق المزارع ومصادرة الأراضي، وتدمير المساجد، واغلاق الكتاتيب ... بل ان الادارة الفرنسية قد استعملت كل الوسائل التي تمكنها من التدمير المادي والمعنوي للقدرة الاسلامية ... فقد أغلقت المدارس في وجه المواطنين الجزائريين، وأفقرتهم إلى حد المجاعة، وكان المرض يحصد الصبيان والشيوخ والعجزة لأن الشؤون الصحية كانت مهملة. وأما ما يسمى بحقوق الانسان من حرية تفكير وقول وتنقل وتقرير مصير، فأسماء كان يسمع بها المواطن الجزائري دون أن يحقق مدلولاتها.

ولكن الشعب الجزائري العربي المسلم قاوم بصبر ومثابرة، وقدم التضحيات الجسيمة من أجل الحفاظ على شخصيته من التذويب والمسخ

الذي سخر له الفرنسيون كل وسائل الترغيب والترهيب ... واس
يسجل بموقفه هذا - وباستمرار - رفضه التسليم بالسيادة الفرنس
الاحتلال الفرنسي الجائر ... وبقدر ما تميزت سياسة الشعب
المسلم بالرفض للسياسة الفرنسية، بقدر ما برهن عن تمسكه وت
خط ونهج جمعية العلماء الذي لخصه رئيسها الأول عبد الحميد بر
في قصيدة كانت نشيد الكشاف الذي أسسته الجمعية، ومنها
التالية:

شعب الجزائـــر مسلم وإلى العروبـــة ينتســـ

من قال: حاد عن أصله أو قال: مات، فقـد كذ

أو رام ادمـاجـا لـــه رام المحال من الطلـــب

ولما ضاقت بالشعب السبل، وشددت الادارة الفرنسية الخناق علي
الحياة حدا من التعاسة لا يطاق، أعلنها ثورة ضارية على الاحتلال ا
في 1 نوفمبر 1954.

وهكذا، وجد الشعب الجزائري المسلم في الاسلام ملجأ في أحلك
السيطرة الفرنسية، ومنه منح هذه الطاقة المعنوية ... هذه الطاقة
التي صانته من اليأس، وأتاحت له النصر المبين. وبذلك تم التأكد
الاسلام يمثل حصنا من أمنع الحصون ضد جميع المحاولات
الشخصية.

وفي ختام دراستنا هذه، نخلص إلى القول أن الاحتلال الفرنسي قد حافظ على التعاون مع حكومات شعوب المحميات الأخرى، وتبادل بعض المصالح معهم. أما بالنسبة للجزائر - التي أعتبرتها فرنسا قطعة من ترابها - فإن الجزائريين كانوا يعيشون «كرعايا» تحت قانو خاص يدعى «قانون الأنديجينا» ذلك «لأن الفرنسيين كانوا يعتبرون الجزائر مستعمرة «فذة»، ولذا كان حكمهم فيها له خاصية «فذة» أيضا»(72). إذ تميز بانكاره للحقائق الروحية للجزائريين، واستعمل في سبيل ذلك الظلم والاستبداد والحقد والعنف وهدم التعاليم السموية ... كما سخر كل ما لديه من وسائل وأساليب من أجل القضاء على المدنية الخاصة بالجزائريين، وذلك بمحو معالمها وطمس آثارها، وتشويه تاريخها، والقضاء على القيم الانسانية العليا، وكذلك بتنظيم نشر الأمية، والضغط على حرية التفكير والتعبير، وافساح المجال للخيانة والتجهيل، وكفى دليلا على معاكسة المدنية أن 90٪ من الجزائريين يمضون بالبصمات(73).

الهوامش:

(*) - أي ما نسميه خطأ الاستعمار، فالأصح أنه بالدال لا بالعين ذلك لأننا إذا ما تعمقنا هذا المصطلح - أي الاستعمار - ووسعنا نطاق البحث فيه، وجدنا أنه يخص علاقات الحض بالانسانية منذ أربعة قرون. ومن الوجهة التاريخية، يعتبر الاستدمار الأوربي نكسة في التا عكس الفتوحات الإسلامية التي كانت في الواقع تجربة من نوع جديد في تاريخ علاقا فنحن نرى أن الحكم الإسلامي قد كان فتحه للبلاد كجنوب فرنسا وإسبانيا وإفريقيا الشم آسيا لا لاستغلالها وتدميرها ولكن لضمها للحضارة الإسلامية في الشام والعراق. المعلومات حول هذه النقطة، انظر مالك بن نبي، شروط النهضة. ترجمة عبد الصبور ش كامل مسقاوي. ط 2. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1961، ص 200-203). والسبب جعلنا نستعمل مصطلح «استدمار» بدل «استعمار»، هو أن المصطلح «استعمار» قد ورد فم من سورة هود بمعنى التعمير إذ قال صالح مخاطبا قومه - ثمود - في هذه الآية: «يا قومي ما لكم من إله غيره، هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه، إن مجيب» (سورة: هود آية: 61). فالمقصود بمصطلح «استعمار» في هذه الآية هو تعم وبالتالي، فإن المقصود بمصطلح «استعمار» في المفهوم الاسلامي هو تنوير شعوب العـ الإسلام السمحاء الذي تعتبر رسالة الانسانية كلها، وهذا على عكس ما يحمله مصطلح من معنى مادي منحط في المفهوم الغربي والذي تستعمله الدول الغربية لتمويه الشعوب وتض

(1) - محمد الميلي، وعبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ. ط 1. قسنطينة: مكتبة البعث ص 214.

(*) - يعتبر كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر، بعض الوقت في أمريكا الشمالية وشهد هناك تجارب الأنجلو - سكسون في عمليا الاستيطان الأوربي وتوهم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر كذلك.

(2) - جلال يحي، المغرب الكبير: العصور الحديثة، وهجوم الاستعمار. بيروت: دار النهض 1981، ص 138.

(3) - أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930. الجزء الثاني. ط2 معهد البحوث والدراسات العربية. 1977، ص 14.

(*) -حاولت السلطات الفرنسية الاستعانة ببعض الشخصيات الأهلية مثل حمدان بن عثم وخلعوا عليهم ألقابا مختلفة مثل الآغا، والباش آغا، والخليفة ... ولكنهم فشلوا كما فش كلوزيل الهادف إلى تعيين أميرين تونسيين لحكم بايلك قسنطينة وبايلك وهران تحت حماي الفرنسيين وذلك لأن أغلب الشخصيات الأهلية ذات النفوذ رفضت التعاون مع سلطة مسي

في حين عجزت الشخصيات التي قبلت التعاون معها، وهي قليلة، على اقناع الناس بالخضوع

(4) - جلال يحي، المرجع السابق ذكره، ص 133.

(5) - نفس المرجع، ص 134.

(6) - نفس المرجع، ص 135.

(7) - كان المستوطن عندما يقدم من بلاده يأخذ من الإدارة قبعة عسكرية وبندقية وكمية من البارود، ويعتبر من جنود الرديف.

(8) - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 35.

(9) - يتألف هذا المجلس من 69 عضوا أوربيا يتم تعيين 48 بالاقتراع العام كل ست سنوات من بين الفلاحين وأصحاب الحرف بصفة متساوية، أي مناصفة، و21 عضوا مسلما جزائريا ينتخبهم أعضاء المجالس البلدية فقط من بين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية. (انظر يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 37).

(10) - نفس المرجع، ص38.

(11) - جوان جيلسبي، ثورة الجزائر. ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، ص 18.

(12) - جوان جيلسبي، المرجع السابق ذكره، ص 21-22.

(13) - كانت الطبقة البورجوازية تتكون من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين.

(14) - جوان جيلسبي، المرجع السابق ذكره، ص 33-34.

(15) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 38.

(16) - يحي جلال، المرجع السابق ذكره، ص 132.

(17) - هي ترجمة للعبارة الفرنسية Code de l'Indigénat وهناك من ترجمها بـ «قانون الأهالي». وهي مجموعة من القوانين الرهيبة الجائرة التي سنتها الإدارة الفرنسية لتطبيقها على المسلمين الجزائريين - دون غيرهم من سكان الجزائر من «المستوطنين الفرنسيين» - الذين أطلقت عليهم إسم «Indigène» أي «الأهالي». ونحن نرفض أن يطلق علينا أو أن نطلق على أنفسنا - نحن السكان الأصليون للجزائر، نحن المسلمون الجزائريون، نحن الذين قال فينا الله عز وجل «كنتم خير أمة أخرجت للناس» - هذا الإسم لأننا ندرك كل الإدراك أنهم يريدون من وراء إطلاق هذا الإسم علينا تحطيما تحطيما نفسيا وتدميرنا تدميرا معنويا، كما يريدون أن يجعلوا من الإنسان الجزائري المسلم

نموذج الكائن المغلوب على أمره. ونشير هنا إلى أننا كنا قد رفضنا استعمال هذه التسمية
هذا البحث، وعوضنا كلمة «الأهالي» بـ «سكان الجزائر الأصليين» تارة، و«المسلمين الجزائ
أخرى.

وكان المفكر مالك بن نبي رحمه الله قد أسهب في تعليقه على هذه التسمية في أحد كتبه يق
أنه من الناحية الجدلية: هذا الاعتبار خارجي - بكيفية ما، لأنه يرينا كيف يؤثر الاستعمار
من الخارج، ليخلق منه نموذج الكائن المغلوب على أمره، والذي يسميه المستعمر في لغته
ونحن في هذا الفصل نريد أن نتعرض لعامل آخر ينبعث من باطن الفرد الذي يقبل على
الصبغة، والسير في تلك الحدود الضيقة التي رسمها الاستعمار، وحدد له فيها حركات
وحياته. فنرى أولا هذا الرجل يقبل إسم (أهلي)، يوم استأهل لكل ما ترمي إليه المقاصد الاس
من تقليل قيمته من كل ناحية، حتى من ناحية إسمه. ومما يلاحظ أنه منذ سنين قليلة، كان
يحمل هذا الإسم كرايته، وكانت الجرائد تعنون به صحفنا. وكنا نسمع هذه الكلمة تتردد
الطبقة المثقفة الأهلية) ونقرؤها في مقالاتها. وإذا لم نكن شاهدنا خصيانا يلقبون أنفسهم (
فقد شاهدنا مرارا مثقفين جزائريين يطلقون على أنفسهم (الأهلي).

ومعنى ذلك أننا قد أخذنا أنفسنا بالمقياس الذي تقيسنا به «إدارة الشؤون الاستعمارية». (
بن نبي، شروط النهضة. ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي. دمشق دار الفكر،
هـ 1986 م، ص 152-153).

(*) - من بين العقوبات الزجرية التي طبقت على المسلمين الجزائريين في إطار قانون الإ
تسجيل 41 مخالفة سنة 1881، وخفضت إلى 21 مخالفة سنة 1890. (انظر:

bert AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine.Que sais-je? Paris:
7ème Ed., 1980, p. 61).

(14) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر. ط 2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 984
.350-349

(*) - نقصد بالمستوطنين الأوربيين هنا الفرنسيين الأصليين وحاملي الجنسية الفرنسية من
(الإيطاليين، والإسبان، والمالطيين، وغيرهم ...).

(*) - كانت كل طبقات الشعب الجزائري تنفر من التجنس نفورا كبيرا وتدعو المتجنس
وتعتبره مارقا من الدين. وفي الحقيقة، أن عدد الذين أقبلوا على التجنس ضئيل جدا لا
وأغلب الحوادث من هذا النوع وقعت في بلاد القبائل البربرية حيث امتنع الطلبة من تلاوة

والقيام بصلاة الجنازة على الأموات من المتجنسين، كما أن المتجنسين من الجزائريين قد اكتشفوا - بعد فوات الأوان طبعا - أنهم لا يتمتعون من الحقوق الفرنسية إلا بأقلها، إذ هناك امتيازات كثيرة تخصص للفرنسي الأوربي خاصة دون الأوربي المتجنس الافريقي ... وهكذا، فإن أولئك المتجنسين بدل أن يصبحوا فرنسيين مقابل تجنسهم أصبحوا طبقة ثالثة في البلاد لا هم من الفرنسيين ولا هم من الجزائريين المسلمين.

(14) - راجع في هذا الصدد: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات. الجزء الثاني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 204 .

(*) - تم الغاء قانون الانديجينا سنة 1930 نظريا فقط، لأن العمل بتلك القوانين الزجرية استمر حتى بعد ثورة أول نوفمبر المجيدة. وقد قررت فرنسا الغاء هذا القانون سنة 1930 بمناسبة احتفالها بـ «عيد المائة» - وهو مجموع الحفلات التي قامت بها فرنسا احياء لذكرى مرور مائة عام على احتلال أرض الجزائر - كترضية طفيفة للمسلمين الجزائريين الذين ساهموا في الحرب العالمية الأولى التي انتهت بالنصر الفرنسي المبين، والذين كانت آمالهم عريضة بعد تحقيق هذا الانتصار.

وفي الحقيقة، لم يتم الغاء إلا المحاكم الابتدائية الزجرية، بينما بقيت الأحكام الاستئنافية الأخرى لقانون الانديجينا تطبق على المسلمين: كسلطة الحاكم العام ومحاكم الجنايات. فكانت الخيبة في أوساط المسلمين الجزائريين عظيمة، وان كان البعض يتوقع ذلك.

(انظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 70-71).

(*) - كان حق تنفيذ قانون الانديجينا الزجري بيد المتصرفين في البلديات الممتزجة. وقد زالت هذه السلطة - بصفة رسمية - منذ سنة 1928 وأصبح الحكم - رسميا - لقاضي الصلح وحده في تنفيذ القانون المذكور. انظر نفس المرجع، ص 325).

(**) - بما أن قانون الانديجينا خاص بالمسلمين الجزائريين، فقد ورد فيه اسم «الأهلي» ... ولكننا استبدلنا هذا الاسم باسم المسلمين الجزائريين، وذلك عملا بالملاحظة السابقة الذكر.

(15) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 41.

(16) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 325-328.

(17) - نفس المرجع، ص 354-355.

(18) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 49.

(19) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر مرجع سابق، ص 67.

(20) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 50.

(*) - يلاحظ هنا أن توسيع حقوق الانتخابات كان بزيادة عدد الناخبين لا بزيادة عدد الكـ
فالناخبون للمجلس المالي وللمجالس العمالية كانوا 15000، فأصبحوا 103000، وأصبـ
الناخبين للمجالس البلدية 400000، إلا أن نواب المسلمين بقوا بكل هاتيك المجالس أقلية
(نحو الثلث) لا تستطيع أن تقول كلمة مسموعة.

(**) - ويلاحظ هنا أن المسلم الجزائري كان يدفع على أرضه الصغيرة أضعاف ما يدفعه المسـ
الأوربي المتجنس بالجنسية الفرنسية على أرضه الكبيرة.

(21) - جوان جيليسبي، المرجع السابق ذكره، ص 20.

(22) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 70.

(*) - من بين العلماء الذين قامت السلطات الفرنسية بنفيهم من الجزائر، نذكر العالمين الجليلين: ا
العنابي، والشيخ ابن الكبابطي رحمهما الله.

(23) - RRIE (Léon). Essai sur la Juridiction du Cadi en Algérie (Histoire - Organ-
on - Compétence - Procédure - Contrôle). Alger: Imprimerie Baconnier Frères,
4, p. 88.

(*) - جاء مجلس الاستئناف هذا ليلغي «المجلس الشريف» الذي أنشأه العثمانيون، وهو المـ
الشرعي أو العلمي كما يسميه بعضهم، وهو مكون من كاتبين برتبة باش عدل، ومفتيين، وقاضـ
ينتسب أحدهما للمذهب المالكي والآخر للمذهب الحنفي، كما يفصل كل منهما في الخصومات
تعرض عليه من طرف أتباع مذهبه. وفي هذا المجلس، يقع الفصل في القضايا الكبرى، وتعقب
أحكام القضاة ويسمع فيه إلى المتظلمين من الحكام والولاة أو غيرهم من ذوي السلطة القاـ
والشرعية فينصفهم المجلس. وينعقد هذا المجلس في مركزه الدائم - الجامع الأعظم - بالعاصمة في
يوم خميس. وتارة يحضر جلساته الباشا نفسه،

فجاء مجلس الاستئناف ليحل محل «المجلس الشريف»، ولينظر في قضايا المسلمين، دون أن يـ
لدى أعضائه - وكلهم من الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين - أدنى دراية بالشرع الاسلامي، ولا بـ
بعاداتهم وتقاليدهم العربية الاسلامية.

(24) - Ibid, p. 89.

(25) - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. الجزء الثالث. بيروت: دار الثقا

1403 هـ 1983 م، ص 513.

(26) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 336.

(27) - نفس المرجع، ص 336.

(28) - Ch. Robert AGERON, op. cit., pp. 61-62.

(29) - Ibid, p. 62.

(30) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 44.

(32) - نفس المرجع، ص 45.

(33) - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص 9.

(*) - يقول «بولار» في هذا الشأن: «لقد كان بالجزائر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مراكز ثقافية مزدهرة، وكان فيها أساتذة متمكنون من علوم الفلسفة والفقه والأدب والطب والنحو والفلك. وكانت المدارس الكثيرة العدد منتشرة في ربوع البلاد، والتعليم فيها شرعي وديني ومدني». (للمزيد من المعلومات، انظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق ذكره، ص 534-535).

(*) - كان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم الخاصة ووسائلهم الذاتية تعليم القرآن الكريم والحديث الشريف والعلوم العربية الاسلامية.

(34) - أسعد السحمراوي، مالك بن نبي: «مفكرا اصلاحيا». بيروت: دار النفائس 1404 هـ 1984 م، ص 30.

(*) - يعتبر الوقف ظاهرة اجتماعية اسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الاسلامية التي سبقت مجيء العثمانيين وتوليهم مقاليد الأمور بالجزائر. فالأوقاف في البلاد الاسلامية ما برحت تنمو بنمو الثروة واتساع السلطة بامتداد الفتوح، ثم تكاثرت مواردها في صدر الخلافة العباسية، وخصوصا على عهد الخليفة المأمون الذي وقف الأوقاف الكثيرة في العراق وغيرها على العلماء ودور العلم والجوامع والمباني العامة لتبقى دائمة الانتفاع على الدهر وتكفي العلماء - والمنقطعين للبحوث العلمية - وتساعد الفقراء والمحتاجين. (للمزيد من المعلومات، انظر: عبد الرحمان محمد بن الجيلالي المرجع السابق ذكره، ص 422-423).

(*) - هذا النموذج المدرسي ليس حديثا، بل أنه منهج تعود أصوله إلى المسجد الأول الذي بني في المدينة المنورة، والذي كان مسجدا للصلاة، وحلقات للعلم في قسم منه، ومنزلا سمي بصحن المسجد

في قسمه الآخر، وظل هذا النمط متبعا في بناء المساجد حتى يومنا هذا.

(35) - اسعد السحمراوي، المرجع السابق ذكره، ص 30-31.

(36) - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق ذكره، ص 535.

(37) - نفس المرجع، ص 540.

(38) - نفس المرجع، ص 541.

(39) - نفس المرجع، ص 537.

(40) - أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا: داي الجزائر 1766-1791. الجزائر: الم
الوطنية للكتاب، 1986، ص 12.

(41) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930. الجزء الثاني
القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 65.

(42) -نفس المرجع، ص 64.

(43) -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 535.

(44) - محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982. الجزائر: المؤ
الجزائرية للطباعة، 1986، ص 20.

(*) - لقد أدى هذا إلى ارتحال عدد كبير من علماء الجزائر إلى المشرق والشام والحجاز، بينما ا
بقية الشعب تهتم بالعلم والتعليم والبحث عن وسائل التثقيف والمعرفة، بل اقتصر همها على تح
القوت والبحث عما يسد الرمق ويحفظ ماء الوجه ... وهذا ما كان يسعى إليه الاحتلال الفر
(للمزيد من المعلومات، انظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ذكره، ص 94).

(45) -رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتو
1981، ص 95-98.

(**) - نذكر على سبيل المثال أنه كان في مدينة قسنطينة - قبل دخول الاحتلال إليها عام 337
ثمانون مدرسة، وسبعة معاهد، وثلاثمائة مدرسة، وزاوية في منطقتها لم يبق منها بعد الاحتلال -
ثلاثين مدرسة فقط.

أما مدينة عنابة، فقد كان يوجد بها 39 مدرسة، و37 مسجدا وجامعا، وزاويتان - قبل الاحتلال
يبق منها - بعد الاحتلال - سوى 3 مدارس و15 مسجدا فقط.

هذا الأمر بالنسبة إلى مراكز الثقافة العربية الأخرى في بقية الجهات الآخر. (للمزيد من المعلومات، انظر رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص 95-96).

(44) - وهذا ما يفسر لنا - بوضوح - ظاهرة انتشار المخطوطات العربية في مكتبات البلديات الفرنسية في معظم مدن فرنسا.

(45) - يقول المؤرخون في شأن حرق مكتبة الأمير عبد القادر «إن الأمير أصابته نوبة من الحزن الشديد وهو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها المستعمرون الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها». (انظر رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص 96).

(46) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 367.

(47) - رابح تركي، مرجع سابق، ص 106.

(48) - لقد جاء في تقرير رسمي وضع سنة 1849 ما يلي:

«لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءها المدني الجزائري، والعقابي، يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. وبهذه اللغة، يجب أن تصدر - بأعظم ما يمكن من السرعة - جميع البلاغات الرسمية. وبها يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا. فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين - الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وتمثيلهم بنا، وادماجهم فينا، وجعلهم فرنسيين». (للمزيد من المعلومات، انظر رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص 108 - 109.

(49) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930. الجزء الثاني. ط2 . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 66.

(50) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 66.

(51) - يلاحظ أن قانون 20 سبتمبر 1947 قد طبق الادماج الكامل على الجزائريين دون الزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية، ولذلك اعترف باللغة العربية كلغة رسمية في التعليم والادارة إلى جانب الفرنسية.

(52) - رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص 131.

(53) - يحي بوعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 70.

(54) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ذكره، ص 67.

(53) - الميلي محمد وعبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ. ط 1، قسنطينة: مكتبة البعث، 1965، ص 219.

(54) - نفس المرجع، ص 219.

(*) - قدم المؤلف أيضا بعض الاحصاءات بخصوص معرفة المستوطنين بالعربية، وبناء عليه، فقد كا هناك 20٪ من الرجال، و10٪ من النساء الذين يستطيعون أن يتحدثوا قليلا بالعربية، ولكن لا يكا بها إلا قليل 1٪ من الرجال و5٪ من النساء. (للمزيد من المعلومات، انظر أبو القاسم سعد الله، المرج السابق ذكره، ص 67).

(55) - نفس المرجع، ص 67.

(*) - الصحافة الفرنسية والدوائر السياسة الفرنسية هي التي أطلقت اسم «جماعة النخبة» على ه الجماعة، وذلك تمييزا لهم عن بقية أفراد الشعب ... ويلاحظ أن الادارة الفرنسية قد اعتمدت كثي على هذه «النخبة» في تحقيق جزء كبير من سياستها التعليمية ودعوة الجزائريين إلى التجن بالجنسية الفرنسية. وباختصار لقد ساعدت «جماعة النخبة» فرنسا على محو الشخصية الجزائر ومحاربة اللغة العربية !!؟

(*) - لقد لقي مقال فرحات عباس هذا ردا قويا من قبل الشيخ الامام عبد الحميد بن باديس جاء فيـ «إن هؤلاء المتكلمين باسم المسلمين الجزائريين ... مخطئون، فهم في واد والأمة في واد .. انكم م هذه الناحية لا تمثلوننا ولا تتكلمون باسمنا، ولا تعبرون عن شعورنا واحساسنا. إننا نحن فتشنا ف صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة ك تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال ولها وحدتها الدي واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها، بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمة في الدي ... إن هذه الأمة الجزائرية ليست فرنسا، ولا سبيل إلى أن تكون فرنسا ولو أنها أرادت الاندماج، ول ترابها المضبوط الذي هو الجزائر بحدودها الحالية». (انظر في هذا الشأن السعيد بوشعير، المرج السابق ذكره، ص 12).

(**) - لقد أخذ العلماء الفرنسيون يعدون الدراسات الخاصة بتكوين الأصل البربري، فأسسوا ف المغرب» معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية». كما ألف طبيبان فرنسيان في تونس كتا في «مقاييس جماجم البربر وأوصافهم وسماتهم العضوية العرقية مع مقارنة بسمات ومقاييس جماج الغاليين». وانطلاقا من هذه الدراسات حاولوا اقناع البربر بأنهم من سلالة أوربية، وأن لهم لغة خاص ينبغي عدم التفريط فيها. (للمزيد من المعلومات، انظر: عمار طالبي، ابن باديس: حياته وآثاره. الج الأول، ط1، الجزائر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية، 1968، ص 51).

- يقول فيكتور بيكي أحد المختصين في شؤون البربر: « أن العالم المختص في أمور البربر المسيو ... الذي جال بين قبائل البربر، نوه بمحاسن وسجايا هذا الشعب البربري وقال:

... به مناط الآمال في افريقيا إنه شعب يظهر عليه الميل من نفسه إلى المدنية الفرنسية، لذلك يجب ... قبل كل شيء ألا نعربه أكثر مما هو ... ويجب أن يحمل البربر على الثقافة الفرنسية» . (للمزيد ... انظر: شكيب ارسلان، تعليق على كتاب «حاضر العالم الاسلامي». تأليف لور تروب ... ترجمة عجاج نويهض، الجزء الأول. القاهرة: المطبعة السلفية، 1925، ص 87.

- كان رد فعل رجال الطرق الصوفية في المناطق البربرية إزاء سياسة فرنسا البربرية يتمثل في ... عريضة جماعية سنة 1948 إلى الادارة الفرنسية جاء فيها: «فالزواوة الكبرى أمة اسلامية ... لا ترضى عن دينها وشرعها بديلا وأنها تعتقد أنها جزء لا يمكن فصله عن الجسم العربي ... وأنها لا ترضى أن تكون نوعا جديدا على هامش العارب». (انظر في هذا الشأن: جريدة ... عدد 59، السنة الثانية، سلسلة 2، 6 ديسمبر 1948، ص 7).

- محمد قنانش، ومحفوظ قداش، نجم الشمال الافريقي 1926-1937. الجزائر: ديوان ... المطبوعات الجامعية، 1984، ص 57-58.

- نفس المرجع، ص 112.

- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939. ... الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 188-189.

- محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين. الجزء الأول. الجزائر: مطبعة دحلب، ... ص 138.

- يلاحظ أن هذا القانون ينص على تطبيق الادماج الكامل على الجزائريين دون الزامهم بالتخلي ... عن قانون الأحوال الشخصية.

- كان شعار الحركة الوطنية في عهد الاستقلال (1931-1956) والذي ناضلت تحت لوائه ... «الاسلام ديننا - والعربية لغتنا - والجزائر وطننا».

- كانت الأوقاف الاسلامية تقوم بشؤون المساجد والمدارس، والزوايا، والكتاتيب القرآنية، وكل ... مظاهر العلم والتعليم والثقافة.

- كانت الجزائر من أغنى البلاد الاسلامية بالأوقاف. فقد كان في مدينة الجزائر وحدها ثمانية ... الف عقار، لم يبق منها بعد الاحتلال ولا عقار واحد. (انظر رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص

(60) - اسعد السحمراوي، المرجع السابق ذكره، ص 35.

(*) - تتفق جميع المصادر على أن مداخيل الجامع الأعظم كانت أكثر المداخيل حجما بعد اد والمدينة، إذا قيست بغيرها بالنسبة للجوامع الأخرى، وهذا ما يترجم تعدد وظائف الجامع ا كان له دور ديني وتعليمي وسياسي خلال الفترة العثمانية. (للمزيد من المعلومات انظر: عب التميمي، «وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر». منشورات المجلة المغربية. عدد: 5، تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، نوفمبر 1981، ص 20.

(61) - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ذكره، ص 14.

(*) - شن الجنرال بيجو حملة على القضاة والمفاتي، إذ تمت اقالة المفتي المالكي للجامع مصطفى بن الكبابطي بعد أن اتهمه بيجو بحث الناس علنا على مقاومة الاحتلال الفرنسي وهذا ما أدى لنفيه إلى فرنسا. (للمزيد من المعلومات، انظر: عبد الجليل التميمي، المرجع ذكره، ص 12).

(**) - لقد أعلن سكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائر في عام 1832 هذه السياسة رسم «إن آخر أيام الاسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما، لن يكون للجزائر اله غير المسيح، و أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد من الاسلام إلى الأبد.

أما العرب، فلن يكونوا رعايا لفرنسا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا». (انظر: رابح تركي، السابق ذكره، ص 109-110).

(62) - أحمد بن نعمان، «الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية» في الاصالة، السنة التاسع 86/85، شوال - ذو القعدة، 1400 هـ - سبتمبر - أكتوبر 1980 م، ص 80-81.

(*) - لقد اجتازت الجزائر في بداية الاحتلال سنوات بأساء وضراء، فحدث الجفاف العظ 1867، وأعقبته مجاعة عنيفة في السنة الموالية مات فيها العدد الجسيم من العرب، وأعقب وافدة الكوليرا والتيفوس، ففتكت بالذين أعقبتهم المجاعة فتكا ذريعا، وتقدر السلطات الفرنس العرب الذين أهلكتهم الوافدة بمائتي ألف نسمة. (انظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، سابق، ص 62).

(63) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 374.

(64) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ذكره، ص 69.

- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 374-375.
- رابح تركي، المرجع السابق ذكره، ص 330.
- ضم هذا المؤتمر، بالاضافة إلى جمعية العلماء المسلمين، عددا من الأحزاب السياسية، ومجموعة من النواب الجزائريين.
- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 193.
- محمد خير الدين، المرجع السابق ذكره، ص 135-136.
- أحمد الخطيب، المرجع السابق ذكره، ص 193.
- أحمد الخطيب، المرجع السابق، ذكره، ص 194.
- تركي رابح، المرجع السابق، ذكره، ص 111.
- أبي القاسم سعد الله، المرجع السابق ذكره، ص 9.
- صيحة الناد، سلسلة التراث، السنة الأولى، عدد: 4، الاثنين 15 شعبان 1380 هـ / 21 جانفي 1951، ص 1.

بحوث - 5 -